



١٨- كتاب الطلاق^(١)

(١) هو مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك، ومنه طلقت البلاد أي: تركتها، ويقال طلقت المرأة وطلقت بفتح اللام وضمها والفتح أنصح تطلق بضمها فيهما.

١- باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته^(١)

(١) أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها، فلو طلقها أثم. ووقع طلاقه، ويؤمر بالرجعة لحديث ابن عمر المذكور في الباب. وشذ بعض أهل الظاهر، فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأذون له فيه، فاشبه طلاق الأجنبية. والصواب الأول، وبه قال: العلماء كافة، ودليلهم أمره بمراجعته، ولو لم يقع لم تكن رجعة، فإن قيل: المراد بالرجعة، الرجعة اللغوية، وهي الرد إلى حالها الأول؛ لا أنه تحسب عليه طلاقه. قلنا: هذا غلط لوجهين.

أحدهما: أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللغوية، كما تقرر في أصول الفقه.

الثاني: أن ابن عمر صرح في روايات مسلم، وغيره: بأنه حسبها عليه طلاقه. والله أعلم.

وأجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر برجعته، كما ذكرنا. وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة. هذا مذهبنا، وبه قال: الأوزاعي، وأبو حنيفة، وسائر الكوفيين، وأحمد وفقهاء الحديثين، وآخرون. وقال مالك، وأصحابه: هي واجبة. فإن قيل: ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة، ثم بتأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي هذا الحيض، فما فائدة التأخير؟ فالجواب من أربعة أوجه:

أحدها: لثلاث تصير الرجعة لغرض الطلاق، فوجب أم يمسكها زماناً كان محل له فيه الطلاق، وإنما أمسكها لتظهر فائتة الرجعة، وهذا جواب أصحابنا.

والثاني: عقوبة له، وتوبة من معصية باستدراك جنائته.

والثالث: أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه، وهو الذي طلق فيه كفره واحد، فلو طلقها في أول طهر لكان كمن طلق في الحيض.

والرابع: أنه نهي عن طلاقها في الطهر ليطول مقامه معها، فلعل يحاسنها، فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها، فيمسكها. والله أعلم.

١- (١٤٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ ابْنَ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرَةٌ فَلْيَرْاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتْرَكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ امْسَكَ بِغَدَا، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَبَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ»^(١). [إخرجه البخاري: ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٦٤ معلقاً].

(١) قوله ﷺ (مره فليراجعها، ثم ليركها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) يعني: قبل أن يمس أي: قبل أن يطأها. ففيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه. قال أصحابنا: يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها، لثلاث تكون حاملاً، فيندم، فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة، فلا يندم، فلا تحرم، ولو كانت الحائض حاملاً، فالصحيح عندنا وهو نص الشافعي: أنه لا يحرم طلاقها؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة لكونه لا يحسب قرأاً.

وأما الحامل الحائض فعدها بوضع الحمل، فلا يحصل في حقها تطويل. وفي قوله ﷺ: إن شاء أمسك، وإن شاء طلق. دليل على أنه لا يتم في الطلاق بغير سبب، لكن يكره للحديث المشهور في سنن أبي داود، وغيره: أن رسول الله ﷺ قال: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق». فيكون حديث ابن عمر لبيان: أنه ليس بمحرم. وهذا الحديث لبيان كراهة التزويج. قال أصحابنا: الطلاق أربعة أقسام: حرام، ومكروه، وواجب، ومنسوب. ولا يكون مباحاً مستوي الطرفين. فأما الواجب ففي صورتين: وهما في الحكمين إذا بينهما القاضي عند الشقاق بين الزوجين ورأيا المصلحة في الطلاق، وجب عليهما الطلاق. وفي المولى إذا مضت عليه أربعة أشهر، وطالبت المرأة بحقها، فامتنع من الفية، والطلاق. فالأصح عندنا أنه يجب على القاضي أن يطلق عليه طلاق رجعية.

وأما المكروه: فإن يكون الحال بينهما مستقيماً، فيطلق بلا سبب. وعليه يحمل حديث: أبغض الحلال إلى الله الطلاق.

وأما الحرام: ففي ثلاث صور: أحدها: في الحيض بلا عوض منها، ولا سؤلها. والثاني: في طهر جامعها فيه قبل بيان الحمل. والثالث: إذا كان عنده زوجات يقسم لهن، وطلق واحدة قبل أن يوفيهما قسمها.

وأما المنسوب: فهو أن لا يكون المرأة عفيفة، أو بخافاً، أو أحدهما أن لا يقيما حلود الله، أو نحو ذلك. والله أعلم.

وأما جمع الطلقات الثلاث دفعة، فليس بمحرم عندنا، لكن الأول تفريقها. وبه قال أحمد، وأبو ثور. وقال مالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة، والليث: هو بدعة. قال الخطابي: وفي قوله ﷺ: مره فليراجعها. دليل على أن الرجعة لا تنفرد إلى رضا المرأة، ولا وليها، ولا تعديد عقد. والله أعلم.

١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى)، قَالَ تَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ

ابن مسعود، عن نافع.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْاجِعَهَا ثُمَّ يُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضَ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَبَلَغَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ^(١).

وَرَأَى ابْنُ رُمَيْحٍ فِي رِوَايَتِهِ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ، عَنْ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتُ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْكَ^(٢)، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ.

قال مُسْلِمٌ: جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً^(٣).

(١) قوله ﷺ: (فَبَلَغَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ) فيه دليل لمذهب الشافعي، ومالك، وموافقيهما: أن الأقراء في العدة هي الأطهار؛ لأنه ﷺ قال: ليطلقها في الطهر إن شاء، فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء. أي: فيها، ومعلوم أن الله لم يأمر بطلاقهن في الحيض، بل حرمه، فإن قيل الضمير في قوله: (فَبَلَغَ) يعود إلى الحيضة، قلنا: هذا غلط؛ لأن الطلاق في الحيض غير مأمور به بل محرم، وإنما الضمير عائد إلى الحالة المذكورة، وهي حالة الطهر، أو إلى العدة.

وأجمع العلماء من أهل الفقه، والأصول، واللغة على: أن القرء يطلق في اللغة على الحيض، وعلى الطهر. واختلفوا في الأقراء المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وفيما تنقضي به العدة، فقال مالك، والشافعي، وآخرون: هي الأطهار. وقال أبو حنيفة، والأوزاعي، وآخرون: هي الحيض، وهو مروى، عن عمر، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم. وبه قال الثوري، وزفر، وإسحاق، وآخرون من السلف، وهو أصح الروايتين عن أحمد. قالوا: لأن من قال بالأطهار يجعلها فرعين، وبعض الثالث، وظاهر القرآن: أنها ثلاثة، والقاتل: بالحيض يشترط ثلاث حيضات كوامل، فهو أقرب إلى موافقة القرآن. ولهذا الاعتراض صار ابن شهاب الزهري إلى أن الأقراء هي: الأطهار. قال: ولكن لا تنقضي العدة إلا بثلاثة أطهار كاملة، ولا تنقضي بطهرين، وبعض الثالث، وهذا مذهب انفرد به بل اتفق القائلون بالإطهار على: أنها تنقضي بقرين، وبعض الثالث، حتى لو طلقها وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسب ذلك قرءاً. ويكتفيها طهران بعده، وأجابوا عن الاعتراض بأن الشيتين وبعض الثالث يطلق عليها اسم الجميع. قال الله تعالى: ﴿وَالْحُجُجُ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ﴾ ومعلوم أنه شهران وبعض الثالث، وكذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ المراد في يوم، وبعض الثاني.

واختلف القائلون بالأطهار متى تنقضي عدتها، فالأصح عندنا: أنه بمجرد رؤية الدم بعد الطهر الثالث. وفي قول: لا تنقضي حتى يمضي يوم وليلة. والخلاف في مذهب مالك كهو عندنا. واختلف القائلون بالحيض

أيضاً، فقال أبو حنيفة، وأصحابه: حتى تغتسل من الحيضة الثالثة، أو يذهب وقت صلاة. وقال عمر، وعلي، وابن مسعود، والثوري، وزفر، وإسحاق، وأبو عبيد: حتى تغتسل من الثالثة. وقال الأوزاعي، وآخرون: تنقضي بنفس انقطاع الدم. وعن إسحاق رواية: أنه إذا انقطع الدم انقطعت الرجعة، ولكن لا يحل للأزواج حتى تغتسل احتياطاً، وخروجاً من الخلاف. والله أعلم.

(٢) قوله: (أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتُ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْكَ) أما قوله: امرني بهذا. فمعناه: امرني بالرجعة، وأما قوله: أما أنت. فقال القاضي عياض رحمه: هذا مشكل. قال: قيل: إنه يفتح الهمزة، من أما: أي: أما إن كنت، فحذفوا الفعل الذي يلي أن، وجعلوا ما عوضاً من الفعل، وفتحوا أن، وأدغموا النون في ما وجاءوا ب: أنت مكان العلامة في: كنت، وبدل عليه قوله بعده: وإن كنت طلقته ثلاثاً، فقد حرمت عليك.

(٣) قوله: (قال مسلم: جود الليث في قوله: تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً) يعني: أنه حفظ، وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتفه غيره، ولم يعله كما أعمله غيره، ولا غلط فيه، وجعله ثلاثاً كما غلط فيه غيره. وقد تظاهرت روايات مسلم: بأنها طلاقة واحدة.

٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَسْمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَيْبُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَرَّةً فَلْيَرْاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا، أَوْ يُمْسِكَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ».

قال عَيْبُ اللَّهِ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَةَ؟ قَالَ: وَاحِدَةً اعْتَدْتُ بِهَا.

٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عَيْبِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عَيْبِ اللَّهِ لِنَافِعٍ.

قال ابنُ الْمُثَنَّى فِي رِوَايَتِهِ: فَلْيَرْاجِعْهَا.

وقال أبو بَكْرٍ: فَلْيَرْاجِعْهَا.

٣- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْاجِعَهَا ثُمَّ يُمْسِكَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى،

وبه أقول: وبه قال بعض المالكية، وقال بعضهم: هو حرام. وحكى ابن المنذر رواية أخرى، عن الحسن: أنه قال: طلاق الحامل مكروه، ثم مذهب الشافعي، ومن وافقه أن له أن يطلق الحامل ثلاثاً بلفظ واحد، وبإلفاظ متصلة، وفي أوقات متفرقة، وكل ذلك جائز لا بدعة فيه. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف: يجعل بين الطلقتين شهراً. وقال مالك، وزفر، وعبد بن الحسن: لا يوقع عليها أكثر من واحدة حتى تضع.

٦- () وحدثني أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، حدثنا خالد بن مخلد، حدثني سليمان (وهو ابن بلال). حدثني عبد الله ابن دينار.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ، عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مُرَّةٌ فَلْيَرَاغِبْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ يَطْلُقُ بَعْدُ، أَوْ يُعْسِكُ»..

٧- () وحدثني علي بن حنبل السعدي، حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: مكثت عشرين سنة يُحدثني مَنْ لَا أَنْتَهُم.

أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلَتْ لَا أَتَهُمُ، وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ، يُؤَنِّسُ ابْنَ جُبَيْرٍ^(١) الْبَاهِلِيَّ، وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ^(٢)، فَحَدَّثَنِي؛ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، فَحَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، قَالَ: قُلْتُ أَفَحُسِبَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قَمَةٌ^(٣)، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ^(٤). (أخرجه البخاري: ٥٣٣٣).

(١) قوله: (لقيت أبا غلاب يؤنس بن جبير) هو يفتح العين المعجمة، وتشديد اللام، وآخره باء موحدة. مكنا ضبطناه. وكنا ذكره ابن مأكولا، والجمهور، وذكر القاضي، عن بعض الرواة تخفيف اللام.

(٢) قوله: (وكان ذا ثبوت) هو يفتح التاء، والباء أي: مثبتاً.

(٣) وأما قوله: (قمة) فيحتمل أن يكون للكف، والزجر عن هذا القول. أي: لا تنكح في وقوع الطلاق، واجزم بوقوعه. وقال القاضي: المراد به ما، فيكون استفهاماً أي: فما يكون إن لم أحسب بها. ومعناه: لا يكون إلا الاحتساب بها، فأبدل من الألف هاء كما قالوا في: مهما، إن أصلها ما ما، أي: أي شيء.

(٤) قوله: (قلت: أفحسبت عليه، قال: فمه أو إن عجز، واستحق) معناه: أفترفع عنه الطلاق وإن عجز، واستحق؟ وهو استفهام إنكار، وتقديره نعم. تحسب، ولا يمتنع احتسابها لعجزه، وحقاقته. قال القاضي: أي: إن عجز عن الرجعة، وفعل فعل الأحمق. والقاتل، لهذا الكلام هو: ابن عمر صاحب القصة، وأعاد الضمير بلفظ الغيبة، وقد بينه بعد هذه في رواية أنس بن سيرين. قال: قلت: يعني: لابن عمر، فاعتدت بتلك التولية التي طلقت وهي حائض. قال: مالي لا أعتد بها، وإن كنت

ثُمَّ يُمَهِّلُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ يُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَبَلَكَ الْبِدْعَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ، قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ، عَنِ الرَّجُلِ يُطْلَقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ: أَمَّا أَنْتَ طَلَقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا، ثُمَّ يُمَهِّلُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ يُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ، وَبَانَ مِنْكَ. (أخرجه البخاري: ٥٣٣٢).

٤- () حدثني عبد الله بن حميد، أخبرني يعقوب ابن إبراهيم، حدثنا محمد (وهو ابن أخي الزهري)، عن عمرو، أخبرنا سالم ابن عبد الله.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَتَغَيَّطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «مُرَّةٌ فَلْيَرَاغِبْهَا، حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبِلَةً، مَبُورَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطْلِقَهَا، فَلْيُطْلِقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا، قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَلَيْكَ الطَّلَاقُ لِلْبِدْعَةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجِعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (أخرجه البخاري: ٤٩٠٨، ٧١٦٠).

٤- () وحدثني إسحاق ابن منصور، أخبرنا يزيد ابن عبد ربه، حدثنا محمد ابن حرب، حدثني الزبيدي، عن الزهري، بهذا الإسناد.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَاغِعْتُهَا، وَحَسِبْتُ لَهَا التَّطْلِيقَةَ الَّتِي طَلَقْتُهَا.

٥- () وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وزهير ابن حرب وابن عمير، (واللفظ لأبي بكر) قالوا: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن محمد ابن عبد الرحمن، (مولى آل طلحة)، عن سالم.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مُرَّةٌ فَلْيَرَاغِبْهَا، ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَائِضًا^(١)».

(١) قوله ﷺ: (ثم ليطلقها طاهراً، أو حائضاً) فيه دلالة لجواز طلاق الحامل التي بين حملها، وهو مذهب الشافعي. قال ابن المنذر، وبه قال أكثر العلماء منهم: طائوس، والحسن، وابن سيرين، وربيعة، وحماد بن أبي سليمان، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد. قال ابن المنذر:

عجزت، واستحقت. وجاء في غير مسلم: أن ابن عمر قال: رأيت إن كان ابن عمر عجز واستحقت، فما يمنعه أن يكون طلاقاً.

٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقَتِيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ.

٨- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَقَالَ: «يُطَلِّقُهَا فِي قُبُلِ عَدِيَّتِهَا»^(١).

(١) قوله ﷺ: (يطلقها في قُبُلِ عَدِيَّتِهَا)، هو بضم القاف، والباء أي: في وقت تستقبل فيه العدة، وتشرع فيها، وهذا يدل على أن الأقراء هي: الأطهار، وأنها إذا طلقت في الطهر شرعت في الحال في الأقراء؛ لأن الطلاق المأمور به إنما هو في الطهر؛ لأنها إذا طلقت في الحيض لا يحسب ذلك الحيض قرأً بالإجماع، فلا تستقبل فيه العدة، وإنما تستقبلها إذا طلقت في الطهر. والله أعلم.

٩- () وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ جَبْرِ، قَالَ:

قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ؟ فَإِنُهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ: فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ عَدَّتَهَا، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَعْتَدَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ: قَعَمَ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ؟.

١٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ ابْنَ جَبْرِ، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِيُرَاجِعَهَا، فَإِذَا طَهَّرَتْ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقَهَا». قَالَ فَقُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: أَفَأَحْسَبْتُ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُكَ أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ؟ رَاجِعْهُ الْبَخَّارِيُّ: [٥٢٥٨، ٥٢٥٩].

١١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ

اللَّهُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنْ امْرَأَتِي الَّتِي طَلَّقْتُ؟ فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَذَكَرَهُ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعَهَا، فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْيُطَلِّقَهَا لَطْهَرَهَا». قَالَ: فَزَاجَعْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لَطْهَرَهَا، قُلْتُ فَأَعْتَدْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحَقَقْتُ..

١٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعَهَا، ثُمَّ إِذَا طَهَّرَتْ فَلْيُطَلِّقَهَا». قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: أَفَأَحْسَبْتُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: قَعَمَ. رَاجِعْهُ الْبَخَّارِيُّ: [٥٢٥٧].

١٢- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ.

قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثَيْهِمَا «لِيُرَاجِعَهَا».

وَفِي حَدِيثَيْهِمَا قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَتَحْسَبُ بِهَا؟ قَالَ: قَعَمَ.

١٣- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسَأَلُ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنُهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَذَعَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا^(١)، قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ (لَأَبِيهِ).

(١) قوله: (عن ابن جريج، عن ابن طائوس، عن أبيه: أنه سمع ابن عمر يسأل عن رجل طلق امرأته إلى آخره) وقال في آخره: لم أسمعته يزيد على ذلك لأبيه، فقوله: لأبيه بالياء الموحدة، ثم الياء المشددة من تحت. ومعناه: أن ابن طائوس قال: لم أسمع. أي لم أسمع أبي طائوساً يزيد على هذا القدر من الحديث، والقاتل: لأبيه هو ابن جريج، ولراد تفسير الضمير في قول ابن طائوس: لم أسمع، واللام زائدة. فمعناه: يعني: أباه ولو قال: يعني: أبا لكان أوضح.

١٤- () وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ

عن الحجاج بن أرطاة: أنه لا يقع به شيء. وهو قول ابن مقاتل، ورواية عن محمد بن إسحاق، واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا، ويأتيه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر: أنه طلق امرأته ثلاثاً في الخيض، ولم يحسب به، ويأتيه وقع في حديث ركانة: أنه طلق امرأته ثلاثاً، وأمره رسول الله ﷺ برجعتها.

واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ قالوا: معناه: أن المطلق قد يحدث له ندم، فلا يمكنه تداركه لوقوع البيونة، فلو كانت الثلاث لا تقع، لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيًا، فلا يندم. واحتجوا أيضاً بحديث ركانة: أنه طلق امرأته البتة، فقال له النبي ﷺ: ما أردت إلا واحدة. قال: الله ما أردت إلا واحدة، فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن، وإلا فلم يكن لتحليفه معنى. وأما الرواية التي رواها المخالفون: أن ركانة طلق ثلاثاً، فجعلها واحدة، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين، وإنما الصحيح منها ما قدمناه: أنه طلقها البتة، ولفظ البتة محتمل للواحدة وللثلاث، ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة يعتقد: أن لفظ البتة يقتضي الثلاث، فرواه بالمعنى الذي فهمه، وغلط في ذلك.

وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم، وغيره: أنه طلقها واحدة، وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه، وتناوله، فالأصح أن معناه: أنه كان في أول الأمر إذا قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. ولم ينو تأكيداً، ولا استئنافاً بحكم بوقوع طلاقه لقلّة إرادتهم الاستئناف بذلك، فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد، فلما كان في زمن عمر عليه السلام وكثر استعمال الناس لهذه الصيغة، وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر. وقيل: المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلقه واحدة، وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة، فنزّه عمر، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس لا عن تغير حكم في المسألة واحدة.

قال المازري: وقد زعم من لا خبرة له بالحقائق: أن ذلك كان، ثم نسخ. قال: وهذا غلط فاحش؛ لأن عمر عليه السلام لا ينسخ، ولو نسخ وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره، وإن أراد هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي ﷺ، فذلك غير متنع، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث؛ لأنه لو كان كذلك لم يجوز للراوي أن يغير بقاء الحكم في خلافة أبي بكر، وبعض خلافة عمر. فإن قيل: فقد يجمع الصحابة على النسخ، فيقبل ذلك منهم قلنا: إنما يقبل ذلك؛ لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله، لأنه إجماع على الخطأ، وهم معصومون من ذلك، فإن قيل: فلعل النسخ إنما ظهر لهم في زمن عمر. قلنا: هذا غلط أيضاً؛ لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر، والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع. والله أعلم.

وأما الرواية التي فيها سنن أبي داود: أن ذلك فيمن لم يدخل بهما. فقال: بها قوم من أصحاب ابن عباس، فقالوا: لا يقع الثلاث على غير المدخول بها؛ لأنها تين بواحدة بقوله: أنت طالق. فيكون قوله: أنت ثلاثاً حاصل بعد البيونة، فلا يقع به شيء، وقال الجمهور: هذا غلط. بل يقع

مُحَمَّدٍ، قال: قال ابن جرير، أخبرني أبو الزبير.

أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن (مولى عزة) يسأل ابن عمر؟ وأبو الزبير يسمع ذلك، كيف ترى في رجل طلق امرأته خائضاً؟ فقال: طلق ابن عمر امرأته وهي خائض، على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ؟ فقال إن عبد الله ابن عمر طلق امرأته وهي خائض، فقال له النبي ﷺ: «لِيَرَا جُعْهَا». فردّها وقال: «إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُفْسِكْ». قال ابن عمر: وقرأ النبي ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عَدَّتِهِنَّ» (الطلاق: الآية ١).

(١) قوله: (وقرأ النبي ﷺ، فطلقوهن في قبل عدتهن) هذه قراءة ابن عباس، وابن عمر، وهي شاذة لا تثبت قرأنا بالإجماع. ولا يكون لها حكم خبر الواحد عندنا، وعند عقلي الأصوليين. والله أعلم.

١٤- () وَحَدَّثَنِي هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

١٤- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَيْمَنَ (مَوْلَى عُرْوَةَ) يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ؟ وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ حُجَّاجٍ، وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ. قَالَ مُسْلِمٌ: أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ: عُرْوَةُ إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عُرْوَةَ.

٢- باب طلاق الثلاث^(١)

(١) قوله: (عن ابن عباس قال: كان طلاق الثلاث في عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وستين من خلافه عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم) وفي رواية عن أبي الصهباء: (أنه قال، لابن عباس: أتعلم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ، وأبي بكر، وثلاثاً من أمارة عمر. فقال: ابن عباس: نعم) وفي رواية: (أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هنالك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الطلاق، فأجازوه عليهم) وفي سنن أبي داود، عن أبي الصهباء، عن ابن عباس نحو هذا، إلا أنه قال: كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة. هذه ألفاظ هذا الحديث، وهو معدود من الأحاديث المشككة.

وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً، فقال الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وجماعير العلماء من السلف، والخلف: يقع الثلاث، وقال طائفة وبعض أهل الظاهر: لا يقع بذلك إلا واحدة. وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، والمشهور،

٣- باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق

١٨- (١٤٧٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ

ابن إبراهيم، عَنْ هِشَامِ (يُنْصِي الدُّسْتَوَائِي) قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى
ابن أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ يَعْلَى ابنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ ابنِ
جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ
يُكْفَرُهَا^(١). وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» (الأحزاب: الآية ٢١). وأخرجه البخاري: (٤٩١١)، [٥٢٦٦].

(١) قوله: (عن ابن عباس أنه كان يقول في الحرام: يمين يكفرها)
وقال ابن عباس: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة، وفي رواية عن
ابن عباس قال: إذا حرم الرجل امرأته، فهي يمين يكفرها. وذكر مسلم
حديث عائشة في سبب نزول قوله تعالى: «لم تحرم ما أحل الله لك». وقد
اختلف العلماء فيما إذا قال لزوجته: أنت علي حرام. فمذهب الشافعي أنه
إن نوى طلاقها كان طلاقاً، وإن نوى الظهار، كان ظهاراً، وإن نوى تحريم
عينها بغير طلاق، ولا ظهار لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين، ولا يكون ذلك
يميناً. وإن لم ينو شيئاً، ففيه قولان للشافعي أصحهما: يلزمه كفارة يمين،
والثاني: أنه لغو لا شيء فيه، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام. هذا
مذهبنا.

وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهباً، أحدها المشهور
من مذهب مالك: أنه يقع به ثلاث طلاقات، سواء كانت مدخولاً بها أم
لا، لكن لو نوى أقل من الثلاث قبل في غير المدخول بها خاصة. قال:
وهذا المذهب، قال أيضاً علي بن أبي طالب، وزيد والحسن، والحكم،
والثاني: أنه يقع به ثلاث طلاقات، ولا تقبل نيته في المدخول بها، ولا
غيرها قاله: ابن أبي ليلى، وعبد الملك بن الماجشون المالكي، والثالث: أنه
يقع به على المدخول بها ثلاث، وعلى غيرها واحدة قاله: أبو مصعب،
وعبد بن عبد الحكم المالكيان، والرابع: أنه يقع به طلاق واحدة بائنة، سواء
المدخول بها وغيرها. وهو رواية، عن مالك، والخامس: أنها طلاق رجعية،
قاله: عبد العزيز بن أبي مسلمة المالكي، والسادس: أنه يقع ما نوى، ولا
يكون أقل من طلاق واحدة. قاله: الزهري. والسابع: أنه إن نوى واحدة، أو
عديداً، أو يميناً فهو ما نوى، وإلا فلفظ. قاله: سفيان الثوري، والثامن مثل
السابع إلا أنه إذا لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين. قاله: الأوزاعي، وأبو ثور.
والتاسع: مذهب الشافعي، وسبق لإيضاحه، وبه قال: أبو بكر، وعمر،
وغيرهما من الصحابة، والتابعين رضي الله عنهم، والعاشر: إن نوى
الطلاق وقعت طلاقه بائنة، وإن نوى ثلاثاً وقع الثلاث، وإن نوى اثنتين
وقعت واحدة، وإن لم ينو شيئاً فيمين، وإن نوى الكذب فلفظ. قاله: أبو
حنيفة، وأصحابه، والحادي عشر: مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنتين وقعت.
قاله: زفر، والثاني عشر: أنه تجب به كفارة الظهار، قاله: اسحق بن راهوية.
والثالث عشر: هي يمين فيها كفارة يمين، قاله: ابن عباس، وبعض

عليها الثلاث؛ لأن قوله: أنت طالق معناه: ذات طلاق، وهذا اللفظ يصلح
للواحدة، والعدد. وقوله: يعدل ثلاثاً تفسير له، وأما هذه الرواية التي لأبي
داود فضعية. رواها أيوب السخيتي، عن قوم مجهولين، عن طاووس، عن
ابن عباس، فلا يحتج بها والله أعلم.

١٥- (١٤٧٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ
رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ
رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ
أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسِتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ،
فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ
كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاةٌ^(١)، فَلَوْ أَمَضْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمَضْنَاهُ عَلَيْهِمْ.

(١) قوله: (كانت لهم فيه أناة) هو بفتح الهمزة أي: مهملة، وبقية
استماع لانتظار المراجعة.

١٦- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ
عَبْدَةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا
ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: أُنْعَلِمُ أَنَّكَ كَانَتْ الثَّلَاثُ
تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِسْرَارِ
عُمَرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ.

١٧- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ
حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ
ابْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ.

أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِي مِنْ هُنَاتِكَ^(١)، أَلَمْ
يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ
وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ
النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ^(٢)، فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ.

(١) قوله: (هاتي من هناتك) هو بكسر التاء. من هات، والمراد
بهناتك: أخبارك، وأمورك المستغربة. والله أعلم.

(٢) قوله: (تابع الناس في الطلاق) هو بياء مشددة من تحت بين
الألف. والعين. هذه رواية الجمهور، وضبطه بعضهم بالوحدة، وهما
بمعنى، ومعناه: أكثروا منه، وأسرعوا إليه. لكن بالثناة إنما يتعمل في الشر،
وبالوحدة يتعمل في الخير والشر، فالثناة هنا أجود.

معجزة، وفاء وبعد الفاء ياء. وهكذا هو في الموضع الأول في جميع النسخ، وأما الموضعان الآخران فوقع فيهما في بعض النسخ بالياء، وفي بعضها بحذفها. قال القاضي: الصواب إثباتها؛ لأنها عوض من الواو التي في المقرد، وإنما حذف في ضرورة الشعر، وهو جمع مغفور، وهو صمغ حلو كالناطف، وله رائحة كريهة ينضح شجر، يقال له: العرفط بضم العين المهملة، والفاء. يكون بالحجاز، وقيل: إن العرفط نبات له ورقة عريضة تقترش على الأرض له شوك حجناء، وثمره بيضاء كالقطن، مثل زر القبيص حيث الرائحة.

قال القاضي: وزعم المهلب: أن رائحة المغاير، والعرفط حسنة، وهو خلاف ما يقتضيه الحديث، وخلاف ما قاله الناس. قال أهل اللغة: العرفط من شجر العضا، وهو كل شجر له شوك، وقيل: رائحته كرائحة النيلة وكان النبي ﷺ يكره أن توجد منه رائحة كريهة.

(٣) قولها: (فقال: بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش) وفي الرواية التي بعدها: أن شرب العسل كان عند حفصة، قال القاضي: ذكر مسلم في حديث حجاج، عن ابن جريج: أن النبي شرب عندها العسل زينب، وأن المتظاهرين عليه عائشة، وحفصة، وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب، وابن عباس: أن المتظاهرين عائشة، وحفصة. وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أمامة، عن هشام: أن حفصة هي التي شرب العسل عندها، وأن عائشة، وسودة، وصفية من اللواتي تظاهرن عليه. قال: والأول أصح. قال النسائي: إسناده حديث حجاج صحيح جيد غاية، وقال الأصيلي: حديث حجاج أصح، وهو أول بظاهر كتاب الله تعالى، وأكمل فائدة يريده قوله تعالى ﴿وإن تظاهروا عليه﴾ فهما ثنتان لا ثلاث، وأنها عائشة، وحفصة كما قال فيه، وكما اعترف به عمر رضي الله عنه، وقد انقلبت الأسماء على الراوي في الرواية الأخرى، كما قال فيه، كما أن الصحيح في سبب نزول الآية: أنها في قصة العسل لا في قصة مارية المروية في غير الصحيحين، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح. قال النسائي: إسناده حديث عائشة في العسل جيد صحيح غاية. هذا آخر كلام القاضي، ثم قال القاضي بعد هذا: الصواب أن شرب العسل كان عند زينب.

(٤) قولها: (فقال: بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش، ولن أعود، فنزل لم تحرم ما أحل الله لك) هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل، وفي كتب الفقه: أنها نزلت في تحريم مارية. قال القاضي: اختلف في سبب نزولها، فقالت عائشة في قصة العسل. وعن زيد بن أسلم: أنها نزلت في تحريم مارية جاريته، وحلفه أن لا يطأها. قال: ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة عتياً بقوله تعالى: ﴿قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم﴾ لما روي أنه ﷺ قال: «والله لا أطأها»، ثم قال: «هي علي حرام». وروي مثل ذلك من حلفه على شربه العسل وتحريمه، ذكره ابن المنذر، وفي رواية البخاري: لن أعود له، وقد حلفت أن لا تخبرني بذلك أحداً. وقال الطحاوي: قال النبي ﷺ في شرب العسل: «لن أعود إليه أبداً». ولم يذكر ميمناً لكن قوله تعالى: ﴿قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم﴾ يوجب أن يكون قد كان هناك ميم، قلت: ويعتمد أن يكون معنى الآية قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة عتياً، وهكذا يقدره الشافعي، وأصحابه، وموافقهم.

التابعين. والرابع عشر: أنه كتحريم الماء والطعام، فلا يجب فيه شيء أصلاً، ولا يقع به شيء بل هو لغو. قاله: سرروق، والشعي، وأبو سلمة، وأصبع المالكي.

هذا كله إذا قال لزوجته الحرة. وأما إذا قاله لأمة فمذهب الشافعي: أنه إن نوى عتقها عتقت، وإن نوى تحريم عتقها لزمه كفارة ميم، ولا يكون ميمناً. وإن لم ينو شيئاً وجب كفارة ميم على الصحيح من المذهب، وقال مالك: هذا في الأمة لغو لا يترتب عليه شيء.

قال القاضي: وقال عامة العلماء: عليه كفارة ميم بنفس التحريم، وقال أبو حنيفة: يحرم عليه ما حرّمه من أمه، وطعام، وغيره، ولا شيء عليه حتى يتأوله، فيلزمه حينئذ كفارة ميم. ومذهب مالك، والشافعي، والجمهور: أنه إن قال هذا الطعام حرام علي، أو هذا الماء، وهذا الثوب، أو دخول البيت، أو كلام زيد، وسائر ما يحرمه غير الزوجة، والأمة يكون هذا لغو لا شيء فيه، ولا يحرم عليه ذلك الشيء، فإذا تناوله فلا شيء عليه، وأم الولد كالأمة فيما ذكرناه. والله أعلم.

١٩- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ)، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ؛ أَنَّ يَحْيَى ابْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ سَعِيدَ ابْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ:

سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فَهِيَ يَحْيَى يُكْفَرُهَا، وَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»..

٢٠- (١٤٧٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابْنِ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَيْدَ ابْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ:

أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَيَشْرِبُ عَنْدهَا عَسلاً، قَالَتْ: فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ^(١)؛ أَنْ آتَيْنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغْفِيرٍ^(٢)، أَكَلْتُ مَغْفِيرًا؟ فَدَخَلَ عَلَيَّ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسلاً عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ^(٣) وَلَنْ أَغُودَ لَهُ». فَتَزَلَّ: «لِمَ تَحَرَّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ^(٤)؟» [التحریم: ١]. إِلَى قَوْلِهِ: «إِنْ تَرَبَّيَا» (لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ) [التحریم: ٤]. «وَرَأَى أَسْرَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَلِيقًا» (لِقَوْلِهِ: بَلْ شَرِبْتُ عَسلاً^(٥)). [التحریم: ٣]. (أخرجه البخاري: ٤٩١٢، ٥٢٦٧، ٦٦٩١).

(١) قولها: (فتواطيت أنا، وحفصة) هكذا هو النسخ، فتواطيت وأصله فتواطيات بالهمز أي: اتفقت.

(٢) قولها: (إني أجد منك ريح مغفير) هي بفتح الميم، ويضين

(٤) قولها: (والله لقد حرمتها) هو بتخفيف الراء. أي: منعته منه. يقال: منه حرمة، وأحرمت. والأول أفصح.

٢١- () وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

قال أبو إسحاق إبراهيم: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، بِهَذَا^(١)، سَوَاءً.

(١) قوله: (قال إبراهيم: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَشْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ بِهَذَا) معناه: أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ساوى مسلماً في إسناد هذا الحديث، فرواه عن واحد، عن أبي أسامة. كما رواه مسلم عن واحد، عن أبي أسامة فعلاً برجل. والله أعلم.

٣٠- وقوله: (فلا عليك أن لا تعجلي) معناه: ما يضرك أن لا تعجلي وإنما قال لها: هذا شفقة عليها، وعلى أبيها، ونصيحة لهم في بقائها عنده. فإنه خاف أن يحملها صغر سنها، وقلة تجارتها على اختيار الفراق، فيجب فراقها فتضر هي وأبواها، وبقي النسوة بالاعتناء بها، وفي هذا الحديث منبهة ظاهرة لعائشة، ثم لساير امهات المؤمنين رضي الله عنهن، وفيه المبادأة إلى الخير، وإشارة أمور الآخرة على الدنيا، وفيه نصيحة الإنسان صاحبه، وتقديمه في ذلك ما هو أنفع في الآخرة.

٤- باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

٢٢- (١٤٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ ابْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُ). أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ.

أَنْ عَائِشَةُ قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي، فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي»^(١) حَتَّى تَسْتَأْذِنِي أَبِيكَ». قَالَتْ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبِي لَمْ يَكُنْ لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا» (الأحزاب: ٢٨، ٢٩). قَالَتْ فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا اسْتَأْذَنَ أَبِي؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِثْلَ مَا فَعَلْتُ. وَأَعْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ: ٤٧٨٥، ٤٧٨٦ معلقاً. (وسأني بعد الحديث: ١٤٧٩).

(١) وقوله صلى الله عليه وسلم: (فلا عليك أن لا تعجلي) معناه: ما يضرك أن لا تعجلي وإنما قال لها: هذا شفقة عليها، وعلى أبيها، ونصيحة لهم في بقائها عنده صلى الله عليه وسلم، فإنه خاف أن يحملها

(٥) قوله تعالى: (وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً لقوله: بل شربت عسلاً) هكذا ذكره مسلم. قال القاضي: فيه اختصار، وقامه ولن أعود إليه، وقد حلفت أن لا تخبري بذلك أحداً. كما رواه البخاري، وهذا أحد الأقوال في معنى السر. وقيل: بل ذلك في قصة مارية. وقيل: غير ذلك.

٢١- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ وَهَارُونُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِيبُ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ^(١)، فَكَانَ، إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ، دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُنَّ^(٢)، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَأَحْبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْبِسُ، فَسَأَلْتُ، عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ! لَتَخَالَنَّهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ، وَقُلْتُ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَذْنُو مِنْكَ، فَقَوْلِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقَوْلِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرِّيحُ) فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَيْتِي حَفْصَةَ شَرْبَةً عَسَلٍ، فَقَوْلِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ^(٣)، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ، وَقَوْلِي أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سُودَةَ، قَالَتْ تَقُولُ سُودَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ! لَقَدْ كَذَبْتُ أَنْ أَبَادَنَّهُ، بِالَّذِي قُلْتُ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ، فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: «لَا». قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرِّيحُ؟ قَالَ: «سَقَيْتِي حَفْصَةَ شَرْبَةً عَسَلٍ». قَالَتْ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ: مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ بِوَثْلٍ ذَلِكَ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا» حَاجَةً لِي بِهِ. قَالَتْ تَقُولُ سُودَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ حَرَمَنَاهُ^(٤)، قَالَتْ قُلْتُ لَهَا: اسْكُنِي.

(١) قولها: (كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء، والعسل) قال العلماء: المراد بالحلواء هنا كل شيء حلوا، وذكر العسل بعدد تنبيهاً على شرافته، ومزنته، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام. والحلواء بالمد، وفيه جواز كل لذيذ الأطعمة، والطيبات من الرزق، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة، لا سيما إذا حصل اتفاقاً.

(٢) قولها: (فكان إذا صلى العصر دار على نسائه، فيذنو منهن) فيه دليل لما يقوله أصحابنا: أنه يجوز لمن قسم بين نسائه أن يدخل في النهار إلى بيت غير المقصود لما الحاجة، ولا يجوز الوطء.

(٣) قولها: (جرست غلة العرفط) هو بالجيم، والراء، والسين المهملة أي: أكلت العرفط ليصير منه العسل.

صغر سنّها، وقلة تجارتها على اختيار الفراق، فيجب لراقها فتضر هي وأبواها، وبأقرب النسوة بالافتداء بها، وفي هذا الحديث مثابة ظاهرة لعائشة، ثم لسانر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، وفيه المبادأة إلى الخير، وإيثار أمور الآخرة على الدنيا، وفيه نصيحة الإنسان صاحبه، وتقديسه في ذلك ما هو أنفع في الآخرة.

٢٣- (١٤٧٦) حَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ عاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا، إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِثًا، بَعْدَ مَا نَزَلَتْ: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]. فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتُ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي^(١). [أخرجه البخاري: ٤٧٨٩].

(١) قولها: (إن كان ذلك لي لم أؤثر على نفسي أحداً) هذه المنافسة فيه ﷺ ليست لمجرد الاستماع، ولطلس العشرة، وشهوات النفوس، وحفظها التي تكون من بعض الناس بل هي منافسة في أمور الآخرة، والقرب من سيد الأولين والآخرين، والرغبة فيه، وفي خدمته، ومعاشرته، والاستفادة منه، وفي قضاء حقوقه، وحوائجه، وتوقع نزول الرحمة، والوحي عليه عندها، ونحو ذلك. ومثل هذا حديث ابن عباس. وقوله في القدح: لا أؤثر بنسبي منك أحداً، ونظائر ذلك كثيرة.

٢٣- () وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِمْسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عاصِمٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٢٤- (١٤٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّاسٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ:

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ خَيْرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَقًا^(١). [أخرجه البخاري: ٥٢٦٣].

(١) قولها: (خيرنا رسول الله ﷺ، فلم نعدّه طلاقاً) وفي رواية: فلم يكن طلاقاً: فاخترناه، فلم يعدّه طلاقاً. وفي رواية: فاخترناه، فلم يعدّها علينا شيئاً. وفي بعض النسخ: فلم يعدّها علينا شيئاً. في هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وجمامير العلماء: أن من خير زوجته، فاخترته لم ذلك طلاقاً، ولا يقع به فرقة. وروي عن علي، وزيد بن ثابت، والحسن، والليث بن سعد: أن نفس التخيير يقع به طلاقاً باتة سواء اختارت زوجها أم لا. وحكاها الخطابي، والنقاش، عن مالك قال القاضي: لا يصح هذا عن مالك، ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة، ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث. والله أعلم.

٢٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ:

مَا أَبَالِي خَيْرْتُ امْرَأَتِي وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا، بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: قَدْ خَيْرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَقًا؟

٢٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ. عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءٍ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَقًا.

٢٧- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عاصِمٍ الْأَحْوَلِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَيْرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَقًا.

٢٨- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرْنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَيْرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ يَعُدُّهَا عَلَيْنَا شَيْئًا. [أخرجه البخاري: ٥٢٦٢].

٢٨- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّاءَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ..

وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِهِ.

٢٩- (١٤٧٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبَّادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوساً يَتَابِعُونَهُ لَمْ يُوْذَنْ لَأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِساً حَوْلَهُ نِسَاءً، وَاجِماً^(١) سَكِينًا، قَالَ فَقَالَ: لَا قَوْلُنْ شَيْئاً أَضْحَكَ النَّبِيَّ ﷺ^(٢)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ

اللَّهِ! لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةٍ سَأَلْتَنِي النِّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا
فَوَجَّاتُ عَنْهَا^(١)، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «مَنْ حَوْلِي
كَمَا تَرَى، يَسْأَلُنِي النِّفَقَةَ». فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عَنْهَا،
فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عَنْهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلَنَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عَنْدهُ فَقُلْنَا: وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
شَيْئاً ابداً لَيْسَ عَنْدهُ، ثُمَّ اغْتَرَلَهُنَّ شَهْراً أَوْ تِسْعاً وَعِشْرِينَ، ثُمَّ
نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ﴾ حَتَّى
بَلَغَ: «لِلْمُحْسِنَاتِ يَكُنَّ اجْزَاءً عَظِيماً» قَالَ: قَبْداً بِعَائِشَةَ،
فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ! إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ أَمراً أُحِبُّ أَنْ لَا
تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ». قَالَتْ: وَمَا هُوَ؟ يَا رَسُولَ
اللَّهِ! قَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ، قَالَتْ: أَيْفِكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! اسْتَشِيرُ
أَبَوِي؟ بَلْ اخْتَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالذَّارُ الْآخِرَةُ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا
تُخَيِّرَ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِكَ بِالَّذِي قُلْتَ، قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةً
مِنْهُنَّ إِلَّا اخْبِرْتُهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْهُنَّ مُعْتَبَرَةً وَلَا مُنْتَعَشَةً، وَلَكِنْ
بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُبْسِراً».

(١) قوله: (واجماً) هو بالجيم. قال أهل اللغة: هو الذي اشتد حزنه
حتى أمسك عن الكلام. يقال: وجم بفتح الجيم وجوماً.

(٢) قوله: (لأقولن شيئاً يضحك النبي ﷺ) وفي بعض النسخ
أضحك النبي ﷺ، وفيه استحباب مثل هذا، وأن الإنسان إذا رأى صاحبه
مهموماً حزينا يستحب له أن يمدحه بما يضحكه، أو يشغله، ويطيب نفسه،
وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق ﷺ.

(٣) قوله: (فوجَّات عنها) وقوله: (يجا عنها) هو بالجيم، وبالحمزة
يقال: وجأ يجا إذا طعن.

٥- باب في الإيلاء وأغترال النساء وتخييرهن،

وقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾

٣٠- (١٤٧٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ
يُونُسَ الْحَتَفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ، عَنْ مِسَالِكِ أَبِي
رُمَيْلٍ^(١)، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ.

حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا اغْتَرَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ
نِسَاءَهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالنَّحْصِ^(٢)
وَيَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ
بِالْحِجَابِ، فَقَالَ عُمَرُ فَقُلْتُ: لَا عَلِمَنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَ:
فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ
شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا
ابْنَ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بِمِيتَتِكَ^(٣)، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ

بِنْتُ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا
يُحِبُّكَ، وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَّقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ،
فَقُلْتُ لَهَا: آيَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي
الْمَشْرِيقِ^(٤)، فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ^(٥) غُلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
قَاعِداً عَلَى أَسْكُفَةِ الْمَشْرِيقِ^(٦)، مُدَلِّ رِجْلَيْهِ عَلَى تَقِيرٍ مِنْ
خَشَبٍ^(٧)، وَهُوَ جَذَعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَنْحَدِرُ،
فَنَادَيْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَظَرَ
رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً، ثُمَّ قُلْتُ: يَا
رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى
الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئاً، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ:
يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنَّ أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ، وَاللَّهِ لَئِنْ
أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِيهَا لِأَضْرِبَنَّ عَنْقَهَا، وَرَفَعْتُ
صَوْتِي، فَأَوَمَّا إِلَيَّ أَنْ أَرْفَعَهُ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ
مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ، فَجَلَسْتُ، فَأَذْنَى عَلَيْهِ إِزَارَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ
غَيْرُهُ، وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ، فَظَنَرْتُ بِبَصَرِي فِي
خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرٍ نَحْوِ الصَّاعِ،
وَمِثْلُهَا قَرِظاً فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أَيْسَقُ مُعَلَّقٌ^(٨)، قَالَ:
فَأَبْدَرْتُ عَيْنَيَّ، قَالَ: «مَا يَبْكِيكَ؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! قُلْتُ: يَا
نَبِيَّ اللَّهِ! وَمَا لِي لَا أَبْكِي؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِكَ،
وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى، وَذَلِكَ قَيْصَرٌ وَكِسْرَى
فِي الشَّامِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفْوَتُهُ، وَهَذِهِ
خِزَانَتُكَ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا
الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ جِئْتُ
دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا
يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتُ طَلَقْتُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ
وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ،
وَقَلَّمَا تَكَلَّمْتُ، وَاحْمَدُ اللَّهَ، بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، آيَةُ التَّخْيِيرِ:
«عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكَ» [التحریم: ١٠]
«وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» [التحریم: ١١]. وَكَانَتْ عَائِشَةُ
بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ،
فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَطَلَقْتُهُنَّ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

رَسُولِهِ، يَا بُنَيَّةُ لَا يَغْرُوكَ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. إِذَاهَا، ثُمَّ خَرَجَتْ حَتَّى ادْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، لِقَرَاتِي مِثْنًا، فَكَلَّمَتْهَا، فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ: عَجِبًا لَكَ يَا ابْنِ الْخَطَّابِ! قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْغِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَازْوَاجِهِ! قَالَ: فَأَخَذْتَنِي أَخْذًا كَسَرْتَنِي، عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا، وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِذَا غَيْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا أَتِيهِ بِالْخَبَرِ^(١)، وَنَحْنُ حَيْثَلُو تَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانِ^(٢)، ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا، فَقَدْ امْتَلَأَتْ صُدُورُنَا بِهِ، فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَدُقُّ الْبَابَ، وَقَالَ: افْتَحْ، افْتَحْ، فَقُلْتُ: جَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟ فَقَالَ: أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ازْوَاجَهُ^(٣)، فَقُلْتُ: رَغِمَ أَنْفُ حَفْصَةَ^(٤) وَعَائِشَةَ، ثُمَّ أَخَذُ نَوْبِي فَأَخْرَجُ، حَتَّى جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرَبَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلَةٍ^(٥)، وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْوَدَّ عَلَى رَأْسِ التَّرَجَةِ، فَقُلْتُ: هَذَا عُمَرُ فَأَذِنَ لِي قَالَ عُمَرُ: فَصَعَمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْخَبِيرَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ خَبِيرْتُ أُمَّ سَلَمَةَ تَبَسُّمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، وَنَحْنُ رَأْسُ وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَيْفًا، وَإِنْ عِنْدَ رَجُلَيْهِ قَرَطًا مُضْبُورًا^(٦)، وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَقْبَا مُعْلَقَةٌ^(٧) قَرَابَتُ اثْرِ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ فَقَالَ: «مَا يُكَلِّيكِ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ كَسَرَنِي وَقَبِضَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ»^(٨). [إخراجه البخاري: ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٥٢١٨، ٥٨٤٣، ٧٢٥٦، ٧٢٦٣].

(١) قوله: (عن سمالك أبي زميل) هو بضم الزاي، وفتح الميم.

(٢) قوله: (فلذا الناس يكتون بالخصي) هو بشاء مشاة بعد الكاف.

أي: يضربون الأرض كنعمل المهوم.

(٣) قولها: (عليك بعيتك) هي بالعين المهملة، ثم باء مشاة تحت، ثم باء موحدة، والمراد: عليك بوعظ بتك حفصة. قال أهل اللغة: العيبة في كلام العرب. وعاء يجعل الإنسان فيه أفضل ثيابه، ونفيس مناعه، فشبّهت ابته بها.

(٤) قوله: (هو في المشربة) هي بفتح الراء وضمها.

(٥) قوله: (فلذا أنا برياح) هو بفتح الراء، وبالياء الموحدة.

(٦) قوله: (قاعداً على أسكفه المشربة) هي بضم المعزة، والكاف، وتشديد الفاء، وهي: عتبة الباب السفلي.

(٧) قوله: (على تقير من خشب) هو بنون مفتوحة، ثم قاف

إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُتُونَ بِالْخَصِي، يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، أَفَأَنْزَلُ فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّكَ لَمْ تَطْلُقْهُنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ». فَلَمْ أَزَلْ أَحْدُثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ، عَنْ وَجْهِهِ^(٩)، وَحَتَّى كَثُرَ فَضْجُكَ^(١٠)، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلْتُ، فَتَزَلْتُ انْتَشَبْتُ بِالْجَذْعِ^(١١) وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ يَدُوبُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْفَرْقَةِ سِتْعَةً وَعِشْرِينَ، قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ سِتْعًا وَعِشْرِينَ». فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ نَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: لَمْ يَطْلُقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْأَمَةُ: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ» [النساء: ٨٤]. فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ.

٣١- () حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ (بُغْيَ ابْنِ بِلَالٍ) أَخْبَرَنِي بِحَيْثُ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ، قَالَ: مَكَثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، عَنْ آيَةٍ، فَمَا اسْتَطِيعَ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيَّئَةَ لَهُ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ، فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، عَذَلُ إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ، ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ اللَّسَانِ تَطَامَرْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ازْوَاجِهِ؟ فَقَالَ: تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ! إِنْ كُنْتُ لِأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ، عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ فَمَا اسْتَطِيعَ هَيَّئَةَ لَكَ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، مَا ظَنَنْتُ أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ، قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ، قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ الْأَمْرِ^(١٢)، إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا! فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لَكَ أَنْتِ وَلِمَا هَاهُنَا؟ وَمَا تَكَلَّفُوكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي: عَجِبًا لَكَ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجَعَ أَنْتَ، وَإِنْ ابْتَكَلْتُ تَرَاجِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمُهُ غَضَبَانِ، قَالَ عُمَرُ: فَأَخَذُ رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجُ مَكَانِي، حَتَّى ادْخُلُ^(١٣) عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا بُنَيَّةُ! إِنَّكَ لَتَرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظُلَّ يَوْمُهُ غَضَبَانِ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: وَاللَّهِ! إِنَّا لَتَرَاجِعُهُ، فَقُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أَخَذْتُكَ عُقُوبَةَ اللَّهِ وَغَضَبَ

(٢١) قوله: (فرايت أثر الحصى في جنب رسول الله ﷺ، فبكيت. فقال: ما يبكيك. فقلت: يا رسول الله إن كسرى وقبصر فيما هما فيه، وأنت رسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: (أما ترضى أن يكون لهما الدنيا، ولك الآخرة) هكذا هو في الأصول ولك الآخرة، وفي بعضها لهم الدنيا. وفي أكثرها لهما بالتثنية، وأكثر الروايات في غير هذا الموضع لهم الدنيا، ولنا الآخرة. وكله صحيح.

٣٢- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا هَفَّان، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرْ الظُّهْرَانِ، وَمَسَاقِ الْحَدِيثِ بِطَوْلِهِ، كَتَبُوا حَيْثُ سَلِمَانَ ابْنِ بِلَالٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ قُلْتُ: شَأْنُ الْمَرَاتَيْنِ؟ قَالَ: حَفْصَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ.

وَزَادَ فِيهِ: وَاتَّيْتُ الْحَجَرَ فَلَمَّا فِي كُلِّ يَتَوَكَّفَاءَ، وَزَادَ إِضَاءً: وَكَانَ أَلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا^(١)، فَلَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ.

٣٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ). قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، مَنِعٌ عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ (وَهُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ^(٢)) قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ:

كَتَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ، عَنِ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَطَاهَرْتُمَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣)، فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا، حَتَّى صَحِيتُهُ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ بِمَرْ الظُّهْرَانِ ذَهَبَ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَقَالَ: أَدْرَكْتَنِي بِإِذَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ، وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مَنِ الْمَرَاتَانِ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ.

(١) قوله: (وكان ألى منهن شهرًا) هو بمد الهمة، وفتح اللام. ومعناه: حلف لا يدخل عليهن شهرًا، وليس هو من الإيلاء المعروف في اصطلاح الفقهاء، ولا له حكمة. وأصل الإيلاء في اللغة الحلف على الشيء. يقال: منه لك يزالي إيلاء. وتالي تالياً واتلى اتلاؤه. وصار في صرف الفقهاء غتماً بالحلف على الامتناع من وطء الزوجة. ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن سيرين أنه قال: الإيلاء الشرعي محمول على ما يتعلق بالزوجة من ترك جماع، أو كلام، أو إنفاق.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين العلماء، أن مجرد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقاً، ولا كفارة، ولا مطالبة، ثم اختلفوا في تقدير مدته،

مكسورة. هذا هو الصحيح الموجود في جميع النسخ. وذكر القاضي: أنه بالقاء بدل النون، وهو فقير بمعنى: مفقور مأخوذ من فقار الظهر، وهو جذع فيه درج.

(٨) قوله: (وإذا أفيق معلق) هو بفتح الهزة، وكسر الفاء، وهو الجلد الذي لم يتم دباغه، وجمعه أفق بفتحها كأديم وأدم، وقد أفق أدبه. بفتحها يافقه بكسر الفاء.

(٩) قوله: (نحر الغضب عن وجهه) أي زال، وانكشف. (١٠) قوله: (وحتى كثر فضحك) هو بفتح الشين المعجمة المنخفضة. أي: أبدى أسنانه تيسماً، ويقال: أيضاً في الغضب. وقال ابن السكيت: كثر، وسم، وإتسم، واقر كله بمعنى واحد. فإن زاد قيل: قهقه، وزهلق، وكركر. (١١) قوله: (أنشبت بساجذع) هو بالناء المثناة في آخره. أي: لستمك.

(١٢) قوله: (فيما أنا في أمره أتمره) معناه: أشاور فيه نفسي، وأفكر. ومعنى: بينما وبيننا. أي: بين أوقات التماري، وكذا ما أشبهه وسبق بيانه.

(١٣) هو بفتح اللام.

(١٤) قوله: (وكان لي صاحب من الأنصار، إذا غبت أثاني بالخبر، وإذا غاب كنت أنا آتية بالخبر) في هذا استحباب حضور مجالس العلم، واستحباب التساوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه.

(١٥) قوله: (من ملوك غسان) الأشهر ترك صرف غسان، وقيل: يصرف. وسبق في أول الكتاب.

(١٦) قوله: (فقلت: جاء الغساني. فقال: أشد من ذلك اهترل رسول الله ﷺ أزواجه) فيه ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من الاهتمام بأحوال رسول الله، والقلق التام لما يقلقه، أو يفضبه.

(١٧) قوله: (رغم أثف حفصة) هو بفتح الفين وكسرها. يقال: رغم يرغم يرغماً، ورغماً بفتح الراء وضمها، وكسرها. أي: لصق بالرغام وهو التراب. هذا هو الأصل، ثم استعمل في كل من عجز من الاتصاف، وفي الذل والانتقاد كرهاً.

(١٨) قوله: (في مشربة له يرتقي إليها بعجلها) وقع في بعض النسخ بعجلها، وفي بعضها بعجلتها، وفي بعضها بعجلة وكله صحيح، والأخيرة أجود قال ابن قتيبة، وغيره: هي درجة من النخل. كما قال في الرواية السابقة: جذع.

(١٩) قوله: (وإن عند رجليه قرطاً مضبوراً) وقع في بعض الأصول بالضاد المعجمة، وفي بعضها بالهملة، وكلاهما صحيح. أي: مجمرعاً.

(٢٠) قوله: (وعند رأسه أهيا معلقة) بفتح الهزة والهاء، وضمها لغتان مشهورتان جمع إهاب، وهو الجلد قبل الدباغ على قول الأكثرين، وقيل: الجلد مطلقاً، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة.

عبّاس، قال:

لَمْ أَزَلْ حَرِيصاً أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ، عَنِ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]. حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَجَّجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِنَعْصِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِذَاوَةِ، فَتَبَرَّرَ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَيْتُ عَلَى يَدَيْهِ، فَتَوَضَّأَ^(١)، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا: ﴿إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾. قَالَ عُمَرُ: وَاعْجَبَا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! (قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَرَّةً، وَاللَّهُ! مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمْهُ) قَالَ: هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ، ثُمَّ اخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ، قَالَ: كُنَّا، مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، قَالَ: وَكَانَ مَنَزِلِي فِي بَيْتِ أُمِّةِ ابْنِ زَيْدٍ، بِالْعَوَالِي، فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي، فَلِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تَنْكُرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ قَوْلَ اللَّهِ! إِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعُنَّهُ، وَتَنْهَجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَأَنْطَلَقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: ائْتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: أَنْهَجُرُهُ إِحْدَاكُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ يَنْكُرُ وَخَيْرٌ أَتَأْمَنُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولَهُ ﷺ، فَلِذَا هِيَ قَدْ هَلَكْتَ، لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئاً، وَسَلِّبِي مَا بَدَأَ لَكَ، وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ^(٢) وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبِكَ (يُرِيدُ عَائِشَةَ). قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَكُنَّا تَتَسَاوَبُ النِّزُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزَلَ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَآتِيهِ بِبَيْتٍ ذَلِكَ، وَكُنَّا تَتَحَدَّثُ! أَنْ غَسَّانُ تَنْجِلُ الْخَيْلَ^(٣) لِيَتَفَرَّوْنَا، فَنَزَلَ صَاحِبِي، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَصَرَبَ بَابِي، ثُمَّ نَادَانِي، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدَّثَ امْرَأٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَاذَا؟ أَجَاءَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَغْطَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَنُ، طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَيْرَتُ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَائِنًا، حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَدْتُ عَلَيَّ يَسَابِي، ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: أَطْلَقُكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: لَا أَذْرِي، مَا هُوَ ذَا مُعْتَرِلٍ فِي هَذِهِ الْمَشْرُوبَةِ، فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ اسْمُودُ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتَ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى

فَقَالَ عُلَمَاءُ الْحِجَازِ، وَمَعْظَمُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ: الْمَوْلَى مِنْ حَلْفٍ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةٍ، فَلَيْسَ بِمَوْلٍ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هُوَ مِنْ حَلْفٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَكَأَثَرُ. وَشَدَّ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ شِيرْمَةَ فِي آخِرِينَ. فَقَالُوا: إِذَا حَلَفَ لَا يَجَامِعُهَا يَوْمًا، أَوْ أَفْلًا، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، فَهُوَ مَوْلٍ، وَعَنْ ابْنِ عَسَمَرٍ أَنَّ كُلَّ مَنْ وَقَفَ فِي بَيْتِهِ وَقَفًا وَإِنْ طَالَتْ مَدَّتُهُ، فَلَيْسَ بِمَوْلٍ. وَإِنَّمَا الْمَوْلَى مِنْ حَلْفٍ عَلَى الْأَبَدِ. قَالَ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ جَامَعَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ سَقَطَ الْإِيْلَاءُ، فَمَا إِذَا لَمْ يَجَامِعْ حَتَّى انْقَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: يَقَعُ الطَّلَاقُ.

وقال علماء الحجاز، ومصر، وفقهاء أصحاب الحديث، وأهل الظاهر كلهم: يقال: للزوج إما أن يجامع، وإما أن يطلق. فإن امتنع طلق القاضي عليه. وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال الشافعي، وأصحابه، وعن مالك رواية كقول الكوفيين، وللشافعي قول: أنه لا يطلق القاضي عليه، بل يجبر على الجماع، أو الطلاق، ويعزر على ذلك إن امتنع، واختلف الكوفيون هل يقع طلاق رجعي أم بائن؟ فاما الآخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقعه هو أو القاضي يكون رجعيًا. إلا أن مالكًا يقول: لا تصح فيها الرجعة حتى يجامع الزوج في المدة.

قال القاضي عياض: ولم يحفظ هذا الشرط عن أحد سوى مالك، ولو مضت ثلاثة أقراء في الأشهر الأربعة. فقال جابر بن زيد: إذا طلق انقضت عدتها بتلك الأقراء. وقال الجمهور: يجب استئناف المدة، واختلفوا في أنه هل يشترط للإيلاء أن تكون بيمينه في حال الغضب، ومع قصد الضرر فقال جمهورهم: لا يشترط بل يكون مؤلًياً في كل حال. وقال مالك، والأوزاعي: لا يكون مؤلًياً إذا حلف لمصلحة ولده لقطامه، وعن علي، وابن عباس ؓ: أنه لا يكون مؤلًياً إلا إذا حلف على وجه الغضب.

(٢) قوله: (حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَ عَيْدَ بْنَ حَنْبَلٍ مَوْلَى الْعَبَّاسِ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ مَوْلَى الْعَبَّاسِ. قَالُوا: وَهَذَا قَوْلُ: سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ قَوْلُ ابْنِ عَيْنَةَ هَذَا. قَالَ مَالِكٌ: هُوَ مَوْلَى آلِ زَيْدٍ مِنَ الْخَطَّابِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ: هُوَ مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ. قَالَ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ: الصَّحِيحُ عِنْدَ الْمُحَافِظِ، وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا، قَوْلُ مَالِكٍ.

(٣) قوله في هذه الرواية: (كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ عَلَى عَهْدِ. قَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا قَالَ: عَلَى عَهْدِهِ تَوْقِيرًا لِهَمَّا. وَالْمُرَادُ: تَظَاهَرَتَا عَلَيْهِ فِي عَهْدِهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ وَقَدْ صَرَحَ فِي سَائِرِ الرِّوَايَاتِ: بِأَنَّهُمَا تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٤- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ (وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ) (قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ ابْنِ

نسجته.

(٥) قوله ﷺ: (أولئك قوم عجبت لهم طياتهم في الحياة الدنيا) قال القاضي عياض: هذا مما يحتج به من يفضل الفقر على الغنى، لما في مفهومه أن بمقدار ما يتعجل من طيات الدنيا يقوته من الآخرة، مما كانه مدخراً له لم يتعجله. قال: وقد يتأوله الآخرون، بأن المراد: أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا، ولا حظ لهم في الآخرة. والله أعلم.

(٦) قوله: (من شدة موجلته) أي: الغضب.

٣٥- (١٤٧٥) قال الزهري: فأخبرني عروة، عن عائشة، قالت: لما مضى تسع وعشرون ليلة، دخل علي رسول الله ﷺ، بدا بي، فقلت: يا رسول الله! إنك أقسمت أن لا تدخل علينا شهراً، وإنك دخلت من تسع وعشرين، اعلمن، فقال: «إن الشهر تسع وعشرون»^(١). ثم قال: «يا عائشة! إنني ذاك لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستأيري أبويك». ثم قرأ علي الآية: «يا أيها النبي قل لأزواجك» حتى بلغ: «اجراً عظيماً». قالت عائشة: قد علم، والله! أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه، قالت فقلت: أو في هذا استأير أبوي؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة.

قال معمر: فأخبرني أيوب، أن عائشة قالت: لا تخبر نساءك أنني اخترتك، فقال لها النبي ﷺ: «إن الله أرسلني مبلياً ولم يرسلني متعتاً».

قال قتادة: «صغت قلوبكم». مالت قلوبكم.

(١) قوله ﷺ: (إن الشهر تسع وعشرون) أي: هذا الشهر وفي هذه الأحاديث جواز احتجاب الإمام، والقاضي، ونحوهما في بعض الأوقات لحاجتهم المهمة، وفيها أن الحاجب إذا علم منع الأذن بسكون المحجوب لم يأذن. والغالب من عادة النبي ﷺ: إنه كان لا يتخذ حاجباً، واتخذ في هذا اليوم للحاجة. وفيه وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله، وإن علم أنه وحده، لأنه قد يكون على حالة يكره الاطلاع عليه فيها. وفيه تكرار الاستئذان إذا لم يؤذن.

وفيهِ: أنه لا فرق بين الرجل الجليل، وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان.

وفيهِ تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً، أو بتأ مزرعة؛ لأن أبا بكر، وعمر رضي الله عنهما أدبا بتيهما، ووجا كل واحد منهما بته، وفيهِ ما كان عليه النبي ﷺ من التقليل من الدنيا، والزهادة فيها.

وفيهِ: جواز سكنى الغرفة ذات الدرج، وإتخاذ الخزانة لأثاث البيت، وفيهِ ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم، وتواهم فيه.

وفيهِ: جواز قبول خبر الواحد؛ لأن عمر رضي الله عنه كان يأخذ عن صاحبه الأنصاري، ويأخذ الأنصاري عنه.

انتَهَيْتُ إِلَى الْمَيْمَنِ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَتَكِي بَعْضُهُمْ فَجَلَسْتُ قَلِيلاً، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجِدُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: امْتَأُونِ لِعَمْرٍو، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ، فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا، فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: ادْخُلْ، فَقَدْ أَذِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ^(٢)، قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ، فَقُلْتُ: أَطَلَقْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: «لا». فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! لَوْ رَأَيْتَنِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا نَغْلِبُهُمْ نِسَاءُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضَّبْتُ عَلَى أَمْرَائِي يَوْمًا، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تَنْكِسُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أَرَوَّاجَ النَّبِيُّ ﷺ لِكِرَاجِفَتِهِ، وَتَهَجَّرَ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَخَيْرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولَهُ ﷺ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: لَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ، فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ: اسْتَأْنِسْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «نَعَمْ». فَجَلَسْتُ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي النَّيْتِ، فَوَاللَّهِ! مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ، إِلَّا أَهْبَأُ ثَلَاثَةً، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أَمْنِيكَ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَى فَارِسَ وَالرُّومِ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَاسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ: «أَيُّيَ شَيْءٍ أَنْتَ؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! أَوْلَيْتُكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيَّاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»^(٣). فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرُ لِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَانَ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهْرًا مِنْ شَيْءٍ مَوْجِدَتِهِ^(٤) عَلَيْهِمْ، حَتَّى عَابَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. (المخرج: البخاري: ٨٩، ٢٤٦٨، ٥١٩١).

(١) قوله: (فسكبت على يديه فتوضأ) فيه جواز الاستعانة في الوضوء، وقد سبق إيضاحها في أوائل الكتاب، وهو أنها إن كانت لعذر فلا بأس بها، وإن كانت بغيره فهي خلاف الأولى. ولا يقال: مكروهة على الصحيح.

(٢) قوله: (ولا يغررك أن كانت جارتك هي أوسم) قوله: أن كانت بفتح الهمزة. والمراد بالجارة هنا: الضرة. وأوسم: أحسن، وأجمل. والوسامة الجمال.

(٣) قوله: (غسان تعمل الخيل). هو بضم التاء.

(٤) قوله: (متكى على رمل حصير) هو بفتح الراء، وإسكان الميم. وفي غير هذه الرواية: ومال بكسر الراء. يقال: رملت الحصير، وأرملته إذا

وفيه: أخذ العلم عن كان عنده، وإن كان الأخذ أفضل من المأخوذ منه، كما أخذ عمر عن هذا الاتصاري.

وفيه: أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً، وأراد إزالة همه، وموانسته بما يشرح صدره، ويكشف همه ينبغي له أن يستأذن في ذلك كما قال عمر رضي الله عنه: استأنس يا رسول الله؛ ولأنه قد يأتي من الكلام بما لا يوافق صاحبه، فيزيده همًا، وربما أخرج به، وربما تكلم بما لا يرتضيه. وهذا من الآداب المهمة.

وفيه: توقير الكبار، وخدمتهم، وهيتهم كما فعل ابن عباس مع عمر. وفيه: الخطاب بالألماظ الجميلة كقوله: أن كانت جارتك، ولم يقل ضرتك. والعرب تستعمل هذا لما في لفظ الضرة من الكراهة.

وفيه: جواز قرع باب غيره للإستئذان، وشدة الفزع للأمور المهمة.

وفيه: جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه، وما فيه إذا علم عدم كراهة صاحبه لذلك. وقد كره السلف فضول النظر، وهو محمول على ما إذا علم كراهته لذلك، وشك فيها.

وفيه: أن للزوج هجران زوجته واعتزله في بيت آخر، إذا جرى منها سبب يقتضيه.

وفيه: جواز قوله لغيره: رغم أنه إذا أساء. كقول عمر: رغم أنف حفصة. وبه قال: عمر بن عبد العزيز، وآخرون. وكرهه مالك.

وفيه: فضيلة عائشة للإبتداء بها في التخيير، وفي الدخول بعد انقضاء الشهر، وفيه غير ذلك. والله أعلم.

٦ - باب الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا^(١)

(١) فيه حديث فاطمة بنت قيس: أن أبا عمرو بن حفص طلقها. وهكذا قاله الجمهور: إنه أبو عمرو بن حفص. وقيل: أبو حفص بن عمرو. وقيل: أبو حفص بن المغيرة. واختلفوا في اسمه، والأكثر أن على أنه اسمه عبد الحميد. وقال النسائي: اسمه أحمد. وقال آخرون: اسمه كنية.

٣٦- (١٤٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ..

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو ابْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ^(١)، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلَهُ بِشَعِيرٍ، فَسَخَطَتْهُ^(٢)، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ^(٣)». فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَيْكَ امْرَأَةٌ يَفْشَاهَا أَصْحَابِي^(٤)، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ يَدَاكَ، فَإِذَا حَلَلَسَ فَأَذِينِي^(٥)». قَالَتْ:

فَلَمَّا حَلَلَتْ ذَكَرْتُ لَهُ، أَنَّ مُتَاوِنَةَ ابْنَ أَبِي سَفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي^(٦)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ غَصَاءَهُ، عَنْ عَائِقَةٍ^(٧)، وَأَمَّا مُتَاوِنَةُ فَصُغْلُوكُ^(٨)، لَا مَالَ لَهُ، أَنْكِحِي أَسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ». فَكَرِهَتْهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَنْكِحِي أَسَامَةَ^(٩)». فَكَرِهَتْهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَبْتُ^(١٠).

(١) وقوله: (أنه طلقها) هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، واتفق على روايته الثقات على اختلاف الفاضل في: أنه طلقها ثلاثًا، أو البتة، أو آخر ثلاث تطليقات. وجاء في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة ما يؤهم أنه مات عنها. قال العلماء: وليت هذه الرواية على ظاهرها، بل هي وهم أو مؤولة. وستوضحها في موضعها إن شاء الله تعالى.

وأما قوله في رواية: (أنه طلقها ثلاثًا). وفي رواية: (أنه طلقها البتة). وفي رواية: (طلقها آخر ثلاث تطليقات). وفي رواية: (طلقها طلقة كانت بقيت من طلاتها). وفي رواية: (طلقها، ولم يذكر عدداً ولا غيره) فالجمع بين هذه الروايات: أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة، فمن روى: أنه طلقها مطلقاً، أو طلقها واحدة، أو طلقها آخر ثلاث تطليقات، فهو ظاهر. ومن روى: البتة. فمراده: طلقها طلاقاً صارت به ميتة بالثلاث. ومن روى: ثلاثاً أراد تمام الثلاث.

(٢) قوله: (طلقها البتة، وهو غائب، فأرسل إليه وكيله بشعير، فسخطه) فيه أن الطلاق يقع في غيبة المرأة، وجواز الوكالة في أداء الحقوق. وقد أجمع العلماء على هذين الحكمين. وقوله: وكيله مرفوع هو المرسل.

(٣) قوله ﷺ (ليس لك عليه نفقة) وفي رواية: لا نفقة لك، ولا سكنى. وفي رواية: لا نفقة من غير ذكر السكنى، واختلف العلماء في المطلقة البائن الخاتل هل لها النفقة، والسكنى أم لا؟ فقال عمر بن الخطاب، وأبو حنيفة، وآخرون: لها السكنى، والنفقة. وقال ابن عباس، وأحمد: لا سكنى لها، ولا نفقة. وقال مالك، والشافعي، وآخرون: تجب لها السكنى، ولا نفقة لها. واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى: «اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم» فهذا أمر بالسكنى، وأما النفقة فلائها محبوسة عليه. وقد قال عمر رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا، وستة نبينا رضي الله عنهم بقول: امرأة جهلت، أو نسيت. قال العلماء: الذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى.

قال الدارقطني: قوله: وستة نبينا هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات. واحتج من لم يوجب نفقة، ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس، واحتج من أوجب السكنى دون النفقة، لوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى: «اسكنوهن من حيث سكنتم» ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة، مع ظاهر قول الله تعالى: «وإن كن أولات حمل، فامتنعوا عليهن حتى يضعن حملهن» فمفهومه أنهن إذا لم يكن حوامل لا يمتنع عليهن. وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط النفقة، بما قاله سعيد بن المسيب، وغيره: أنها كانت امرأة لسة، واستطاعت على أمائها، فأمرها بالانتقال عند ابن أم مكتوم. وقيل: لأنها خافت في ذلك المنزل بدليل ما رواه مسلم من قولها: اخاف أن يقتحم علي، ولا يمكن شيء من هذا

التأويل في سقوط نفقتها. والله أعلم.

وأما البائن الحامل، فتجب لها السكنى، والنفقة.

وأما الرجعية فتجبان لها بالإجماع.

وأما المتوفى عنها زوجها، فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عندنا وجوب السكنى لها، فلز كانت حاملاً، فالشهور أنه لا نفقة، كما لو كانت حائلاً. وقال بعض أصحابنا: تجب. وهو غلط. والله أعلم.

(٤) قوله: (فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: تلك امرأة يغشاها أصحابي) قال العلماء: أم شريك هذه قرشية عامرية. وقيل إنها أنصارية، وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الجساسة: أنها أنصارية، وأسمها غزية، وقيل: غزيلة بنين معجمة مضمومة، ثم زاي فيها. وهي بنت داود ابن ابن عوف بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن حجير بن عبد بن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب. وقيل في نسبها غير هذا. وقيل: إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ. وقيل غيرها.

ومعنى هذا الحديث: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يزورون أم شريك، ويكثر التردد إليها لصلاحها، فرأى النبي ﷺ أن على فاطمة من الإعتداد عندها جرحاً، من حيث أنه يلزمها التحفظ من نظرم إليها، ونظرها إليهم، وانكشف شيء منها، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم، وترددهم مشقة ظاهرة، فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم؛ لأنه لا يبصرها، ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك.

وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره إليها، وهذا قول ضعيف. بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر الصحابة: أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي كما يحرم عليه النظر إليها؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾، ولأن الفتنة مشتركة، وكما يخاف الاقتتان بها تخاف الاقتتان به، ويدل عليه من السنة حديث نيهان مولى أم سلمة، عن أم سلمة: أنها كانت هي، وميمونة عند النبي ﷺ، فدخل ابن أم مكتوم، فقال للنبي ﷺ: احتجبت منه. فقالنا: إنه أعمى لا يبصر. فقال النبي ﷺ: أفعماوان أتما فليس تبصرانه. وهذا الحديث حديث حسن رواه: أبو داود، والترمذي، وغيرهما. قال الترمذي: هو حديث حسن، ولا يلتفت إلى قبح من قدح فيه بغير حجة معتمدة.

وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم كرم، فليس فيه إذن لها في النظر إليه، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها. وهي مأمورة بغض بصرها، فيمكنها الاحتراز عن النظر بلا مشقة، بخلاف مكنتها في بيت أم شريك.

(٥) قوله ﷺ: (فإذا حللت فأنثني) هو بمد الهمزة أي: أعلمني وفيه جواز التعريض بخطبة البائن، وهو الصحيح عندنا.

(٦) قولها: (فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا الجهم خطباني) هذا تصريح بأن معاوية الخطاب في هذا الحديث. هو: معاوية بن أبي سفيان بن حرب، وهو الصواب. وقيل: أنه معاوية آخر. وهذا غلط صريح نهت عليه لثلا يفتقر به، وقد أوضحته في تهذيب

الأسماء واللغات في ترجمة معاوية. والله أعلم.

(٧) قوله صلى الله عليه وسلم: (أما أبو الجهم، فلا يضع العصا عن عاتقه) فيه تأويلان مشهوران أحدهما: أنه كثير الأسفار. والثاني: أنه كثير الضرب للنساء، وهذا أصح بدليل الرواية التي ذكرها مسلم بعد هذه: أنه ضرب للنساء، وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة، وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من النية المحرمة، بل من النصيحة الواجبة، وقد قال العلماء: إن النية تباح في ستة مواضع. أحدها: الاستصاح، وذكرتها بدلائلها في كتاب الأذكار، ثم في رياض الصالحين

واعلم أن أبا الجهم هذا بفتح الجيم مكبر، هو أبو الجهم المذكور في حديث الأنبحانية، وهو غير أبي الجهم المذكور في التيمم. وفي المرو بين يدي المصلي فإن ذلك بضم الجيم مصدر. وقد أوضحتها بإسميهما، ونسبهما، ووصفهما في باب التيمم، ثم في باب المرو بين يدي المصلي. وذكرنا أن أبا الجهم هذا هو: ابن حذيفة القرشي العدوي. قال القاضي: وذكره الناس كلهم، ولم ينسبه في الرواية إلا يحيى بن يحيى الأندلسي أحد رواة الموطأ، فقال: أبو جهم بن هشام قال: وهو غلط، ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له أبو جهم بن هشام. قال: ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ، ولا غيرهم.

قوله صلى الله عليه وسلم: (فلا يضع العصا عن عاتقه) العاتق هو ما بين العنق والكتف. وفي هذا استعمال المجاز، وجواز إطلاق مثل هذه العبارة. في قوله صلى الله عليه وسلم: لا يضع العصا عن عاتقه، وفي معاوية: إنه صعلوك لا مال له مع العلم بأنه كان لمعاوية ثوب يلبسه، ونحو ذلك من المال المحقر، وإن أبا الجهم كان لا يضع العصا عن عاتقه في حال نومه، وأكله، وغيرهما، ولكن لما كان كثير الحمل للعصا، وكان معاوية قليل المال جداً. جاز إطلاق هذا اللفظ عليهما مجازاً، ففي هذا جواز استعمال مثله في نحو هذا. وقد نص عليه أصحابنا، وقد أوضحته في آخر كتاب الأذكار.

(٨) قوله: (وأما معاوية فصعلوك) هو بضم الصاد، وفي هذا جواز ذكره بما فيه للنصيحة، كما سبق في ذكر أبي جهم.

(٩) وأما إشارته ﷺ بنكاح أسامة، فلما علمه من دينه، وفضله، وحسن طرافة، وكرم شمائله، فنصحها بذلك، فكرهته لكونه مولى، ولكونه كان أسود جداً، فكرر عليها النبي ﷺ الحديث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك، ولهذا قالت: فجعل الله لي فيه خيراً واغتبطت. ولهذا قال النبي ﷺ في الرواية التي بعد هذا: طاعة الله وطاعة رسوله خير لك.

(١٠) قوله ﷺ: (انكحي أسامة بن زيد، فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة فنكحته، فجعل الله فيه خيراً، واغتبطت)، فقولها: اغتبطت، فقولها: اغتبطت هو بفتح التاء، والباء. وفي بعض النسخ، واغتبطت به ولم تقع لفظة به في أكثر النسخ. قال أهل اللغة: الغبطة أن يتمنى مثل حال المتبسط عن غير إرادة زوالها عنه، وليس هو بحسد. أقول: منه غبطة بما نال أغبطه بكسر الباء غبطاً، وغبطة فاغبط هو كمنعته فامتنع، وحسبه فاحتبس.

٣٧- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (بَغِي)

ابن أبي حازم).

وَقَالَ قَتِيبَةُ أَيْضًا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) كِلَيْهِمَا^(١)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّهَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ انْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةٌ دُونَ^(٢)، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا عِلْمَنُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ اخَذْتُ الَّذِي يُصْلِحُنِي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ آخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ وَلَا مَكْنَى».

(١) قوله: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ) كليهما هو القاري بتشديد الياء سبق بيانه مرات. وهكذا وقع في النسخ كليهما، وهو صحيح. وقد سبق وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح.

(٢) قوله: (وَكَانَ انْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةٌ دُونَ) هكذا هو في النسخ نفقة دون. بإضافة نفقة إلى دون. قال أهل اللغة: البدون الرديء الحقيق. قال الجوهري: ولا يشتق منه فعل قال، وبعضهم يقول: منه دان بدون دوناً وادين إدانة.

٣٧- () حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ قَالَ:

سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ، فَأَخْبَرْتَنِي، أَنَّ زَوْجَهَا الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا، فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ فَاتَّقِي، فَأَذِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضْمِينُ نِيَابِكَ عِنْدَهُ^(١)».

(١) قوله ﷺ: (تَضْمِينُ نِيَابِكَ عِنْدَهُ) وفي الرواية الأخرى: فإنيك إذا وضعت خمارك لم يرك. هذه الرواية مفسرة للأول، ومعناها: لا تخافين من رؤية رجل إليك.

٣٨- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ)، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ.

أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ، أُخْتِ الضُّحَّاكِ ابْنِ قَيْسٍ، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ ابْنَ الْمُغِيرَةِ الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ، فَانْطَلَقَ خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَقَالُوا: إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ». وَارْسَلَ إِلَيْهَا: «أَنْ لَا تَسْبِقَنِي بِنَفْسِكَ^(١)». وَأَمَرَهَا أَنْ تَتَّقِلَ إِلَى أُمِّ

شَرِيكِ، ثُمَّ ارْسَلَ إِلَيْهَا: «أَنْ أُمَّ شَرِيكِ يَأْتِيهَا الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، فَانْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ خِمَارَكَ، لَمْ يَرَكَ». فَانْطَلَقَتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا انْكَحَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَامَةُ ابْنُ زَيْدِ ابْنِ حَارِثَةَ.

(١) قوله ﷺ: (لَا تَسْبِقَنِي بِنَفْسِكَ) هو من التعرض بالخطبة، وهو جائز في عدة الوفاة. وكذا عدة البائن بالثلاث وفيه قول: ضعيف في عدة البائن، والصواب الأول لهذا الحديث.

٣٩- () حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ وَقَتِيبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ)، عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ.

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَ: كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا^(١)، قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أَنْتَحِي النِّفَقَةَ، وَاقْتَصُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَمْرٍو: «لَا تَقُوتُنَا بِنَفْسِكَ».

(١) قوله: (كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا) الكتاب هنا مصدر لكتب. ٤٠- () حَدَّثَنَا حَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا، عَنْ يَعْقُوبَ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو ابْنِ حَفْصٍ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَرَعِمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَّقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ بَيْتِهَا.

وَقَالَ عُرْوَةُ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

٤٠- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ.

٤١- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ

حَبِيدٍ (وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ) قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ.

(١) قوله: (وبجالد) هو بالجيم، وهو ضعيف. وإنما ذكره مسلم هنا متابع، والمتابعة يدخل فيها بعض الضعفاء.

(٢) قولها: (إنه طلقها زوجها البتة). قالت: فخاصمته إلى رسول الله ﷺ أي: خاصمت وكيله.

٤٢- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُعِيزَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَاشْعَثَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، بِبَيْتِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ، عَنْ هُشَيْمٍ.

٤٣- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَجَبِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ، قَالَ:

دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَاتَّخَفْتَنَا بِرُطْبِ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سَلْتٍ^(١)، فَسَأَلْتَهَا، عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ؟ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدُ فِي أَهْلِي^(٢).

(١) قوله: (فاتحفنا برطب ابن طاب، وسقتنا سويق سلت) معنى اتحفنا: ضيقنا ورطب بن طاب نوع من الرطب الذي بالمدينة. وقد ذكرنا أن أنواع تمر المدينة مائة وعشرون نوعاً، وأما السلت فبسين مهملة مضمومة، ثم لام سائلة، ثم مشاة فوق، وهو حب متردد بين الشعير، والخطة قيل: طبعه طبع الشعير في البرودة، ولونه قريب من لون الخطة، وقيل: عكسه، واختلف أصحابنا في حكمه على ثلاثة أوجه مشهورة: الصحيح: أنه جنس من الحبوب ليس هو خطة، ولا شعيراً. والثاني: أنه خطة. والثالث: أنه شعير. وتظهر فائدة الخلاف في يمه بالخطة، أو بالشعير متفاضلاً، وفي ضمه إليهما في إقام نصاب الزكاة، وفي غير ذلك، وفي هذا الحديث استحباب الضيافة، واستحبابها من النساء لزوارهن من فضلاء الرجال، وإكرام الزائر، وإطعامه. والله أعلم.

(٢) قوله: (سألتها عن المطلق ثلاثاً أين تعدد). قالت: طلقني بعلي ثلاثاً، فأذن لي النبي ﷺ أن أعتد في أهلي) هذا محمول على أنه أجاز لها ذلك لعدم في التقاليد من مسكن الطلاق كما سبق لإيضاحه قريباً.

٤٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا، قَالَ: «لَيْسَ لَهَا سَكَنٌ وَلَا نَفَقَةٌ».

٤٥- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا

أَبَا عَمْرٍو ابْنَ حَفْصٍ ابْنَ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَرْسَلَ إِلَى أُمِّ أَبِي فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثُ ابْنَ هِشَامٍ وَعَبَّاسُ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ بِنَفَقَةٍ فَقَالَا لَهَا: وَاللَّهِ! مَا لَكَ نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا، فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ». فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ فَأَذِنَ لَهَا^(١)، فَقَالَتْ: أَيْسَرُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ أَعْمَى، تَضَعُ يَدَيَّهَا عَيْنَهُ وَلَا يَرَاهَا. فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَتَتْهَا النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانَ قَيْصَةَ ابْنَ دُوَيْبٍ يَسْأَلُهَا، عَنِ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَتْهُ بِهِ، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ أُمِّ أَبِي قَيْسٍ، فَاتَّخَذَ بِالْعَصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا^(٢)، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ، حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مَرْوَانَ: قَبْنِي وَتَيْنَكُمُ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ (الطلاق: ١) الآية. قَالَتْ: هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مَرْاجَعَةٌ، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ؟ فَكَيْفَ تَقُولُونَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا؟ فَعَلَامَ تَحْسِبُونَهَا؟

(١) قول: (فاستأذنته في الانتقال، فأذن لها) هذا محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعدم، وهو البناءة على أحوالها، أو خوفها أن يقتحم عليها، أو نحو ذلك. وقد سبقت الإشارة إلى هذا في أوائل هذا الباب، وأما لغير حاجة، فلا يجوز لها الخروج، والانتقال، ولا يجوز نقلها. وقال الله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾ قال ابن عباس، وعائشة: المراد بالفاحشة هنا النشوز، وسوء الخلق. وقيل: هو البناءة على أهل زوجها. وقيل: معناه: إلا أن يأتين بفاحشة الزنا. فيخرجن لإقامة الحد، ثم ترجع إلى المسكن.

(٢) قوله: (اتخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها) هكذا هو في معظم النسخ بالعصمة بكسر العين، وفي بعضها بالقضية بالقاف، والفساد وهذا واضح. ومعنى الأولى بالنفقة، والأمر القوي الصحيح.

٤٦- () حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارُ وَحُصَيْنٌ وَمُعِيزَةُ وَاشْعَثُ وَمُجَالِدٌ^(١) وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ، كُلُّهُمْ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلْتُهَا، عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ، فَقَالَتْ: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢) فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، قَالَتْ: فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكَنًا وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدُ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ

يَحْيَى ابْنِ آدَمَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ،

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَرَدْتُ النَّفْلَةَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «اتَّقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ عَمْرٍو ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ^(١)، فَأَعْتَدِي عِنْدَهُ».

(١) قوله: (فقال: اتَّقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ عَمْرٍو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ) هَكَذَا وَقَعَ هُنَا، وَكُنَّا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي آخِرِ الْكِتَابِ، وَزَادَ فَقَالَ: هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِهْرٍ مِنَ الْبَطْنِ الَّذِي هِيَ مِنْهُ. قَالَ الْقَاضِي: وَالْمَشْهُورُ خِلَافَ هَذَا، وَلَيْسَ هُمَا مِنْ بَطْنٍ وَاحِدٍ هِيَ مِنْ بَنِي عَارِبٍ مِنْ فِهْرٍ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ. قُلْتُ: وَهُوَ ابْنُ عَمِّهَا جِازًا يَجْتَمِعَانِ فِي فِهْرٍ، وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي اسْمِ ابْنِ مَكْتُومٍ. فَقِيلَ: عَمْرٍو. وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ. وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(١) قوله: (عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير) هَكَذَا هُوَ فِي نَسْخِ بِلَادِنَا صَخِيرٌ بِضَمِّ الصَّادِ عَلَى التَّصْنِيرِ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ رَوَاتِهِمْ: أَنَّهُ صَخَرٌ بَفَتْحِهَا عَلَى التَّكْبِيرِ، وَالصَّوَابُ الْمَشْهُورُ هُوَ الْأَوَّلُ.

(٢) قوله ﷺ: (أما معاوية فرجل ترب لا مال لها) هُوَ بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَهُوَ الْفَقِيرُ. فَكَذَلِكَ بَأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ لَهُ شَيْءٌ يَسِيرٌ لَا يَقَعُ مَوْقِفًا مِنْ كِفَايَتِهِ.

٤٨- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي الْجَهْمِ، قَالَ:

سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أَرْسَلَ إِلَيَّ زَوْجِي، أَبُو عَمْرٍو ابْنُ حَفْصِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عِيَّاشُ ابْنُ أَبِي زَيْبَةَ بِطَلَّاقِي، وَأَرْسَلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعٍ تَمَرٍ، وَخَمْسَةِ أَصْعٍ شَعِيرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا؟ وَلَا أَغْنِي فِي مَنَازِلِكُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَتْ: فَشَدَدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «فَقَالَ كَمْ طَلَّقُوكَ». قُلْتُ: ثَلَاثًا، قَالَ: «صَدَقَ، لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ، اغْتَدِي قِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، تَلْقِي ثَوْبَكَ عِنْدَهُ^(١)، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِينِي». قَالَتْ: فَحَطَّيْنِي خُطَّابًا، مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرِبُ خَفِيفُ الْحَالِ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ^(٢)، (أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا) وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَامَةِ ابْنِ زَيْدٍ».

(١) قوله ﷺ: (فإنه ضَرِيرُ الْبَصَرِ تَلْقِي ثَوْبَكَ عِنْدَهُ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ. تَلْقِي وَهِيَ لَفْظٌ صَحِيحٌ، وَالْمَشْهُورُ فِي اللَّفْظِ تَلْقَيْنِ الثَّوْبِ.

(٢) قوله ﷺ: (وَأَبُو الْجَهْمِ عَنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ) هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَبُو الْجَهْمِ بِضَمِّ الْجِيمِ مَصْنَعٌ، وَالْمَشْهُورُ: أَنَّهُ يَفْتَحُهَا مَكْبَرٌ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي بَاقِي الرِّوَايَاتِ، وَفِي كُتُبِ الْأَنْسَابِ، وَغَيْرِهَا.

٤٩- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي الْجَهْمِ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلَانَا فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو ابْنِ حَفْصِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي غَزْوَةِ نَجْرَانَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ.

وَزَادَ: قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ^(١).

٤٦- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو ابْنِ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ ابْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ ابْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ.

فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ، فَقَالَ: «وَبَلَّغْتُ بِحَدَّثِ بَيْتِ هَذَا، قَالَ عَمْرٍو: لَا تَرُكْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ يَقُولُ امْرَأَةٌ: لَا نَذْرِي لَعْلَهَا حَفِظْتُ أَوْ نَسِيتُ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ (الطَّلَاق: ١).

٤٦- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ عَمَّارِ ابْنِ رُزَيْقٍ، بِقِصَصِهِ.

٤٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي الْجَهْمِ ابْنِ صَخِيرٍ^(١) الْقَدَوِيُّ، قَالَ:

سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَلَلْتُ فَأَذِينِي». فَأَذِنَتْهُ، فَحَطَّيْنَاهَا مُعَاوِيَةَ وَأَبُو الْجَهْمِ وَأَسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرِبُ لَا مَالَ لَهُ^(٢)، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَبَتْ

مَعْرُوفًا^(١).

يَحْيَى (وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ) (قَالَ خَزْمَلَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ)، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ.

أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سَيِّعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَوِيَّةِ، فَيَسْأَلَهَا، عَنْ حَدِيثِهَا، وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ اسْتَفْتَتْهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ، أَنَّ سَيِّعَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرِ ابْنِ لُؤْيٍ^(٢)، وَكَانَ مِنْ شَهْدٍ يَدْرَأُ، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشَبْ^(٣) أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَقَائِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ بَفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخَطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ ابْنُ بَعْكُكٍ^(٤) (رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ) فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكَ مُتَجَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ، إِلَيْكَ، وَاللَّهِ! مَا أَتَى بِنَاصِيحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ: سَيِّعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَى نِيَابِي حِينَ امْسِنْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَقْنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَلَا أَرَى بِأَسَأَ أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي ذِمَّتِهَا، غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرَأَ زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرَ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٣١٩، مُخْتَصَرًا، ٣٩٩١ مَعْلُومًا).

(١) قوله: (كانت تحت سعد بن خولة وهو في بني عامر بن لؤي) هكذا هو في النسخ في بني عامر بالقاء، وهو صحيح، ومعناه: ونسب في بني عامر. أي: هو منهم.

(٢) قوله: (فلم تنشب) أي: لم تمكث.

(٣) قوله: (أبو السناويل بن بعكك) السناويل بفتح السين، وبمعك بموحدة مفتوحة، ثم عين ساكنة، ثم كافين الأولى مفتوحة، واسم أبي السناويل: عمرو. وقيل: حبة بالباء الموحدة. وقيل: بالنون، حكاهما: ابن ماكولا، وهو أبو السناويل ابن بعكك بن الحجاج بن الحارث بن السباق بن عبد الدار. كذا نسبه ابن الكلبي، وابن عبد البر، وقيل في نسبه غير هذا.

٥٧-(١٤٨٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى الْقَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ ابْنُ يَسَارٍ.

أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَمَّا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تَفْسُ بَعْدَ وَقَائِهِ زَوْجَهَا بَلِيَالًا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ

(١) فيه حديث جابر: (قال: طلقت خالتي، فارادت أن تعمد غلها، فزجرها رجل أن تخرج، فأتت النبي ﷺ، فقال: بلى فجسدي غلحك، فإنك عسى أن تصدقي، أو تفعلي معروفًا) هذا الحديث دليل لخروج المعتدة البائن للحاجة. ومنعجب مالك، والثوري، والليث، والشافعي، وأحمد، وآخرين: جواز خروجهما في النهار للحاجة، وكذلك عند هؤلاء: يجوز لها الخروج في عدة الوفاة. ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة. وقال: في البائن لا تخرج ليلاً ولا نهاراً. وفيه استحباب الصدقة من الثمر عند جداده، والهدية، واستحباب التعريض لصاحب الثمر بفعل ذلك، وتذكير المعروف والبر. والله تعالى أعلم.

٨- باب انقضاء عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا،

وَعَبْرَهَا، بِوَضْعِ الْحَمْلِ^(١)

(١) فيه حديث سبيعة، بضم السين المهملة، وفتح الباء الموحدة: أنها وضعت بعد وفاة زوجها بليال فقال النبي ﷺ: «إِنْ عِدَّتُهَا انْقَضَتْ، وَإِنَّا حَلَّتْ لِلزَّوْجِ». فأخذ بهذا جماهير العلماء، من السلف، والخلف. فقالوا: عدة المتوفى عنها بوضع الحمل، حتى لو وضعت بعد موت زوجها بلحظة قبل خضه انقضت عدها، وحلت في الحال للزواج. هذا قول: مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، والعلماء كافة إلا رواية، عن علي، وابن عباس، وسحنون المالكي: أن عِدَّتُهَا بِاتِّصَالِ الْأَجَلَيْنِ وَهِيَ: أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَوَضْعُ الْحَمْلِ. وإلا ما روي، عن الشعبي، والحسن، وإبراهيم النخعي، وحده: أنها لا يصح زواجها حتى تطهر من نفاسها، وحجة الجمهور حديث سبيعة المذكور، وهو مخصص لعموم قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَتوفون منكم ويتركون أزواجاً يترصهن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» ومين أن قوله تعالى: «وَأُولَاتِ الْأَحْصَاءِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» عام في المطلقة، والمتوفى عنها، وأنه على عمومها.

قال الجمهور: وقد تعارض عموم هاتين الآيتين، وإذا تعارض العمومان وجب الرجوع إلى مرجح لتخصيص أحدهما، وقد وجد هنا حديث سبيعة المخصص لأربعة أشهر وعشراً، وأنها عمولة على غير الحامل، وأما الدليل على الشعبي وموافقه فهو ما رواه مسلم في الباب: أنها قالت: فأقناني النبي ﷺ بأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي. وهذا تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع، فإن احتجوا بقوله: «فلما تعلت من نفاسها». أي: ظهرت منه. فالجواب: أن هذا إخبار عن وقت سؤالها، ولا حجة فيه، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ: «إِنَّا حَلَّتْ حِينَ وَضَعْتَهُ، وَلَمْ يَلِدْ بِالطَّهَرِ مِنَ النَّفَسِ».

قال العلماء من أصحابنا، وغيرهم: سواء كان حملها ولداً أو أكثر كامل الخلق، أو ناقصاً، أو علقه، أو مضطه فتتقضي العدة بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمي سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفة أم جليلة يعرفها كل أحد، ودلي إطلاقة سبيعة من غير سؤال عن صفة حملها.

٥٦-(١٤٨٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَزْمَلَةُ ابْنُ

(١) قوله: (فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره) هو يرفع خلوق، ويرفع غيره. أي: دعت بصفرة. وهي خلوق أو غيره، والخلوق بفتح الخاء، هو طيب مخلوط.

(٢) قوله: (مست بعارضيهما) هما جانباً الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن، وإنما فعلت هذا لدفع صورة الإحْدَادِ، وفي هذا الذي فعلته أم حبيبة، وزين مع الحديث المذكور دلالة لجواز الإحْدَادِ على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونها.

(٣) قوله ﷺ: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً) فيه دليل على وجوب الإحْدَادِ على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كل معتدة عن وفاة سواء المدخول بها وغيرها، والصغيرة، والكبيرة، والبكر، والثيب، والحرة، والأمة، والمسلمة، والكافرة هذا مذهب الشافعي، والجمهور. وقال أبو حنيفة، وغيره من الكوفيين، وأبو ثور، وبعض المالكية: لا يجب على الزوجة الكتابية بل يختص بالمسلمة، لقوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله» فخصه بالمؤمنة.

ودان الجمهور: أن المومن هو الذي يستمر خطاب الشارع، ويضع به، وينقاد له. «لهذا قيد به. وقال أبو حنيفة أيضاً: لا إحْدَادِ على الصغيرة، ولا على الزوجة الأمة.

وأجمعوا على: أنه لا إحْدَادِ على أم الولد، ولا على الأمة إذا توفي عنها سيدها، ولا على الزوجة الرجعية، واختلفوا في المطلقة ثلاثاً. فقال عطاء، وربيعة، ومالك، والليث، والشافعي، وابن المنذر: لا إحْدَادِ عليها. وقال الحكم، وأبو حنيفة، والكوفيون، وأبو ثور، وأبو عبيد: عليها الإحْدَادِ. وهو قول: ضعيف للشافعي. وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري: أنه لا يجب الإحْدَادِ على المطلقة، ولا على المتوفى عنها. وهذا شاذ غريب. ودليل من قال: لا إحْدَادِ على المطلقة ثلاثاً قوله ﷺ:

(إلا على الميت) فخص الإحْدَادِ بالميت بعد تحريره في غيره. قال القاضي: واستبعد وجوب الإحْدَادِ في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب، ولكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله ﷺ: في الحديث الآخر حديث أم سلمة، وحديث أم عطية في الكحل، والطيب، واللباس، ومنعها منه. والله أعلم. وأما قوله ﷺ: «أربع أشهر وعشراً»، فالمراد به عشرة أيام بلياليها.

هذا مذهبنا، ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن يحيى بن أبي كثير، والأوزاعي: أنها أربعة أشهر وعشر ليال، وأنها تحل في اليوم العاشر، وعندنا، وعند الجمهور لا تحل حتى تدخل ليلة الحادي عشر.

واعلم أن التقيد عندنا بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتلات: أنها تعدت بالأشهر.

أما إذا كانت حاملاً فعندنا بالحمل، ويلزمها الإحْدَادِ في جميع العدة حتى تضع سواء قصرت المدة، أم طال فإذا وضعت فلا إحْدَادِ بعده. وقال بعض العلماء: لا يلزمها الإحْدَادِ بعد أربعة أشهر وعشر، وإن لم تضع الحمل. والله أعلم.

حَلَّتْ، فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ، قَالَ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي (يعني أبا سلمة) فَبَعَثُوا كُرَيْبًا (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا، عَنْ ذَلِكَ؟ فَجَاءَتْهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: إِنَّ سُبَيْغَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ^(١)، وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ. (أخرجه البخاري: ٤٩٠٩ بحره، ٥٣١٨).

(١) قوله: (نفست بعد وفاة زوجها بليال) هو بضم النون على الشهور، وفي لغة بفتحها، وهما لغتان في الولادة. وقوله: بعد وفاته بليال. قيل إنها شهر وقيل: خمس وعشرون ليلة. وقيل: دون ذلك. والله أعلم.

٥٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَسْمُ كُرَيْبًا.

٩- باب وجوب الإحْدَادِ^(١) فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ،

وَتَحْرِيمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

(١) قال أهل اللغة: الإحْدَادِ، والإحْدَادِ مشتق من الحاد، وهو المنح؛ لأنها تمنع الزينة، والطيب. يقال: أحْدَتِ المرأة تحد إحْدَادًا، وحْدَتِ تحد بضم الحاء، وتحْد بضمها حادًا. كما قال الجمهور. إنه يقال: أحْدَتِ وحْدَت. وقال الأصمعي: لا يقال: إلا أحْدَتِ رباعياً. ويقال: امرأة حاد، ولا يقال: حادة. وأما الإحْدَادِ في الشرع فهو ترك الطيب، والزينة، وله تفاصيل مشهورة في كتب الفقه.

٥٨- (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ، قَالَ: قَالَتْ زَيْنَبُ:

دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُهَيْبَانَ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطِيبٍ فِيهِ صَفْرَةٌ، خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُهَا^(١)، فَلَتَمَّتْ مِنْهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضَتِهَا^(٢)، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: عَلَى الْمَيْتِ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحْدُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(٣). (أخرجه البخاري: ١٢٨٠، ١٢٨١، ٥٣٣٤، ٥٣٣٩، ٥٣٤٥).

وسأني بعد الحديث: ١٤٨٩، ١٤٨٨.

يسار، ومالك في رواية عنه: يجوز إذا خافت على عيناها بكحل لا طيب فيه، وجوزه بعضهم عند الحاجة وإن كان فيه طيب، ومنعها جوازها لئلا عند الحاجة بما لا طيب فيه.

(٣) قوله (ع): (إنما هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحداكن في الجماعية ترمي بالبرة على رأس الحول) معناه: لا تستكرن العدة، ومنع الاحتفال فيها فإنها مدة قليلة، وقد خفت عنكن، وصارت أربعة أشهر وعشراً بعد أن كانت سنة. وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة. المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية، وأما رميها بالبرة على رأس الحول فقد فسره في الحديث. قال بعض العلماء معناه: أنها رمت بالعدة، وخرجت منها كاتصالها من هذه البرة، ورميها بها. وقال بعضهم: هو إشارة إلى أن الذي فعلته، وصبرت عليه من الاعتداد سنة، ولبسها شر ثيابها، ولزومها بيتاً صغيراً حين بالنسبة إلى حق الزوج، وما يستحقه من المراجعة كما يهون الرمي بالبرة.

٥٨- (١٤٨٩) قال حميد: قُلْتُ لِرَئِبٍ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ رَئِبٌ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوَفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، دَخَلَتْ حِفْشاً^(١)، وَلَبَسَتْ شُرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسْ طَبِيباً وَلَا شَيْئاً، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَةِ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ، فَتَقْتَضُ بِهِ^(٢)، فَقَلَمًا فَتَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتَقْطَعُ بَغْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ، بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ. (أخرجه البخاري: ٥٣٣٧).

(١) قوله: (دخلت حفشاً) هو بكسر الحاء المهملة، وإسكان الفاء، وبالشين المعجمة. أي: بيتاً صغيراً حقيراً قريب السمك.

(٢) قوله: (ثم تؤتى بدابة حمار، أو شاة، أو طير فتقتض به) هكذا هو في جميع النسخ، فتقتض بالفاء والصاد. قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن معنى الاقتضاض، فذكروا أن المعتدة كانت لا تقتسل، ولا تمس ماء، ولا تقلم ظفراً، ثم تخرج بعد الحول، باقبح منظر، ثم تقتض أي: تكسر ما هي فيه من العدة بظائر تمسح به قبلها، وتبذره لا يكاد يعيش ما تقتض به. وقال مالك: معناه: تمسح به جلدها، وقال ابن وهب: معناه: تمسح بيدها عليه، أو على ظهره، وقيل: معناه: تمسح به، ثم تقتض أي: تقتسل، والاقتضاض الاقتسال بالماء العذب للإتقاء، وإزالة الوسخ حتى تصير بيضاء نقية كالفضة. وقال الأخفش: معناه: تستظف، وتستقي من الدون تشبهاً لها بالفضة في نقائها، وبياضها. وذكر الهروي أن الأزهري قال: رواه الشافعي تقتض بالقاف، والصاد المهملة، والباء الموحدة مأخوذ من القبط، وهو القبض بأطراف الأصابع.

٥٩- (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَئِبَ بْنَ تَوْفِيٍّ يَقُولُ: لَمْ حَيِّسَةً^(١)، فَذَعَتْ بِصَفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِزُرْعَتِهَا، وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

قال العلماء: والحكمة في وجوب الإحدا في عدة الوفاة دون الطلاق؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح، ويقومان فيه، فنهيت عنه ليكون الامتناع من ذلك زاجراً عن النكاح لكون الزوج ميتاً. لا يمنع معتدته من النكاح، ولا يراعيه نكاحها، ولا يخاف منه بخلاف المطلق الحي، فإنه يستغني بوجوده عن زاجر آخر. وهذه العلة وجبت العدة على كل متوفى عنها، وإن لم تكن مدخولاً بها بخلاف الطلاق، فاستظهر للميت بوجوب العدة، وجعلت أربعة أشهر وعشراً؛ لأن الأربعة فيها ينفخ الروح في الولد إن كان، والعشر احتياطاً. وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن. قالوا: ولم يوكل ذلك إلى أمانة النساء، ويعمل بالإقراء كالطلاق. لما ذكرناه من الاحتياط للميت، ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة ألحقت بالغالب في حكم وجوب العدة، والإحدا. والله أعلم.

٥٨- (١٤٨٧) قَالَتْ رَئِبٌ:

ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى رَئِبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تَوَفَّى أَخُوهَا، فَذَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْوَيْتِرِ: «لَا يَجِلُ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحِدُّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». (أخرجه البخاري: ١٢٨٢، ٢٣٣٥).

٥٨- (١٤٨٨) قَالَتْ رَئِبٌ:

سَمِعْتُ أُمِّي، أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنَتِي تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنُهَا^(١)، أَفَنَكْحُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا»^(٢). (مَرْثِينَ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا). ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ»^(٣). (أخرجه البخاري: ٥٣٣٨، ٥٣٣٦، ٥٧٠٦، وسأني بعد الحديث: ١٤٨٦).

(١) قولها: (وقد اشتكت عيناها) هو يرفع النون، ووقع في بعض الأصول عيناها بالالف.

(٢) قولها: (أفَنَكْحُهَا فقال: لا) هو بضم الحاء. وفي هذا الحديث، وحديث أم عطية المذكور بعده في قوله ﷺ: لا نكحل. دليل على تحريم الاحتفال على الحادة سواء احتاجت إليه أم لا. وجاء في الحديث الآخر في الموطأ، وغيره في حديث أم سلمة: «اجعلي بالليل وامسحي بالنهار». ووجه الجميع بين الأحاديث: أنها إذا لم تحتج إليه لا يجل لها، وإن احتاجت لم يجز بالنهار، ويجوز بالليل. مع أن الأولى تركه فإن فعلته مسحته بالنهار. فحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام، وحديث النهي محمول على عدم الحاجة، وحديث التي اشتكت عيناها، فإنها محمول على أنه نهى تزويجه، وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عيناها، وقد اختلف العلماء في استحالة المحدة، فقال سالم بن عبد الله، وسليمان بن

يَقُولُ: «لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

(١) قوله: (توفي حيم لام حبيبة) أي: قريب.

٥٩-(١٤٨٨/١٤٨٧) وَحَدَّثَنَا زَيْنَبُ، عَنْ أُمِّهَا، وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٠-(١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ.

عَنْ أُمِّهَا، أَنَّ امْرَأَةً تُوفِّيَ زَوْجُهَا، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي إِحْلَاسِهَا (أَوْ فِي شَرِّ إِحْلَاسِهَا) فِي بَيْتِهَا) حَوْلًا، فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَغْرَةٍ فَخَرَجَتْ، أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٦٠-() وَحَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا:

حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ.

وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُخْرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّهَا زَيْنَبُ، نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.

(١) قوله ﷺ: (في شر أحلاسها) هو بفتح الحصة، وإسكان الحاء المهملة جمع جلس بكسر الحاء. والمراد في شر ثيابها كما قال في الرواية الأخرى، وهو مأخوذ من جلس البعير، وغيره من الدواب، وهو كالملح يجعل على ظهره.

٦١-(١٤٨٨/١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ، تَذَكَّرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بِنْتَ لَهَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَرْمِي بِالْبَغْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوَلِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٦٢-(١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو). حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ

مُوسَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَتْ: لَمَّا أَتَى أُمَّ حَبِيبَةَ نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ^(١)، دَعَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، بِصُغْرَى، فَمَسَحَتْ بِوِزَاعِيَّتِهَا وَعَارِضِيَّتِهَا، وَقَالَتْ: كُنْتُ، عَنْ هَذَا غَيَّةً سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّمَا تُجِدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

(١) قوله: (نعي أبي سفیان) هو بكسر العين، مع تشديد الياء، وإسكانها مع تخفيف الياء. أي: خبر موته.

٦٣-(١٤٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ.

عَنْ حَفْصَةَ، أَوْ، عَنْ عَائِشَةَ، أَوْ، عَنْ كِلْتَاهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) أَنْ تُجِدَ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا».

٦٣-() وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ). حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ، بِإِسْنَادِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَثَلِ رَوَاتِهِ.

٦٤-() وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ، أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ.

وَرَأَى: «فَإِنَّمَا تُجِدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٦٤-() وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَرَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ.

جَمِيعًا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

٦٥-(١٤٩١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَجِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُحْدِثَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا».

٦٦-(٩٣٨) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ ابْنِ الرَّيِّعِ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْدِثُ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا»^(١) إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَجِلُ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيئًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ، نَبْذَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ^(٢). (إخرجه البخاري: ٣١٣، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ١٢٧٩، ٥٣٤٠، وعلقه: ٥٣٤٣، وانظر ما تقدم تخريجه إلا رقم (١٢٧٨) فهو قطعة أخرى).

(١) قوله ﷺ: (ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) العصب بعين مفتوحة، ثم صاد ساكنة مهملتين، وهو برود اليمن يعصب غزلها، ثم يصبغ مصبوغاً، ثم تسج. ومعنى الحديث: النهي عن جميع الثياب المصبوغة للزينة، إلا ثوب العصب. قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفرة والمصبغة إلا ما صبغ بسواد، فرخص بالمصبوغ بالسواد عروة بن الزبير، ومالك، والشافعي، وكرهه الزهري، وكره عروة العصب، وأجازاه الزهري، وأجاز مالك غليظه. والأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً. وهذا الحديث حجة لمن أجازاه. قال ابن المنذر: رخص جميع العلماء في الثياب البيض، ومنع بعض متأخري المالكية جيد البيض الذي يترين به، وكذلك جيد السواد. قال أصحابنا: ويجوز كل ما صبغ ولا تقصد منه الزينة، ويجوز لها لبس الحرير. في الأصح، ويجرم حلبي الذهب، والفضة، وكذلك اللؤلؤ، وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز.

(٢) قوله ﷺ: (ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط، أو أظفار) النبذة بضم النون القطعة والشيء اليسير، وأما القسط فبضم القاف. ويقال فيه: كت بكاف مضمومة بدل القاف، ويتاء بدل الطاء، وهو والأظفار نوعان معروفان من البخور، وليسما من مقصود الطيب. رخص فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للطيب. والله تعالى أعلم.

٦٦-() وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِذُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَا: «عِنْدَ أَدْنَى طَهْرِهَا، نَبْذَةً مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ».

٦٧-() وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حَفْصَةَ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَنْهَى أَنْ تُحْدِثَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ